



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة حمة لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية  
التخصص: محاسبة

دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ  
القرار تمويل المؤسسات الإقتصادية  
- دراسة حالة مؤسسة INTER SUD -

إشراف الدكتور:

زبيدي البشير

إعداد الطالبات:

إيناس تيتة

إيناس كريم

رقية بطينة

لجنة المناقشة

أستاذ محاضر صنف "ب" (جامعة الوادي) ..... رئيسا

أستاذ محاضر صنف "أ" (جامعة الوادي) ..... مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر صنف "ب" (جامعة الوادي) ..... مناقشا

بكوش لطيفة

زبيدي البشير

مرغني وليد

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

# الذكر

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله".  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم".  
إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لثرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحباب "أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها.  
إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائق صغيرة ومعهم رست الدرب خطوه بخطوه... إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إخوتي الأعزاء: أسامة، عمار، صلاح الدين.  
إلى الملاك الطاهر والروح البريئة والأخت الوحيدة "ريان".

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينايع الصديق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني كيف لا أضيعهم صدقاتي العزيزات: منال، إيناس، رفيدة، رقية.

إلى أروع عصفور وجدته في الطبيعة، إلى أكثر إنسان يحتل مكانه في قلبي ولولاه لما وجدت نبضات قلبي إلى أحلى هدية تلقيتها في حياتي خطيبي العزيز "بوخشبة محمد بشير" حفظه الله.

إلى الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذا البحث الدكتور "زيدني البشير" و الأستاذ الدكتور "سالمي محمد الدينوري"

" إيناس ت "

# الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .  
بعد توفيق من الله عز وجل .

أهدي ثمرة جهد السنوات الماضية إلى اللذان قال فيهما الله عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة  
وارحمهما كما ربياني صغيرا".

❖ إلى بلسم الجروح، إلى العطر الذي يفوح، إلى الأعلى من الروح، إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، الذي رباني فأحسن  
تربيته "أبي الغالي" رعاه الله وحفظه وأطال في عمره.

❖ إلى نبع الحنان، إلى رمز العطاء والأمان، إلى الموجودة في قلبي في كل مكان وزمان، إلى سر نجاحي و سند حياتي  
"أمي الحنون" أدام الله عليها صحتها ورعاها.

❖ إلى من جعل لهذه الدنيا معنى وأضاف عليها جوا ملؤه الحب والسعادة إخوتي الأعزاء: الطاهر، نوفل، أيمن.  
والقطعة من قلبي أختي الوحيدة "نسرين".

❖ إلى من سأكمل معه ما تبقى من العمر، إلى رفيق الدرب خطيبي العزيز "عصام".

❖ إلى حبيبة قلبي كتكوته البيت "ريم" و أمها.

❖ إلى جدي وجدتي حفظهما الله وأطال الله عمرهما.

❖ إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني، أخواتي اللواتي لم تلهن أمي: رفيدة، إيناس، منال، رقية.

❖ إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة خاصة خالي "نوار مولاتي" الذي لم يخل علينا بأي معلومة تخص  
المؤسسة المدروسة.

❖ إلى الدكتور "بشير زيبيدي" الذي أعطانا جزء من وقته واهتمامه.

❖ إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير خاصة الدكتور سامي محمد الدينوري.

❖ إلى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء، و إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

"إيناس ك"

# الإهداء

إننا الحمد لله نحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى .

- ❖ أهدي هذا البحث إلى خاتم الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام.
- ❖ إلى أول حب في حياتي "أمي وأبي" اللذان لهما الفضل في تربيتي ورعايتي جعلهما الله تاجا فوق رأسي.
- ❖ إلى "جدي" و"جدتاي" حفظهم الله وأطال في أعمارهم، إلى جدي رحمه الله برحمته الواسعة.
- ❖ إلى خالي "لخظر" وعائلته الذي ساعدني للوصول إلى ما أنا عليه اليوم، وخالي "العيد" وعائلته.
- ❖ إلى "خالتي" الوحيدة وأختي الأولى.
- ❖ إلى أخواتي "ليلي" و"إيمان"، وإخوتي "فارس" و"بن سالم" و"محمد لمين".
- ❖ إلى أعز الصديقات: "رفيدة"، "إيناسات"، "منال"، "سهيلة".
- ❖ إلى الدكتور "زيدني البشير" و"سامي محمد الدينوري".
- ❖ إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكل طلبة دفعة المحاسبة 2018.

"رقية ب"

# الشكر والتقدير

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه الدراسة فلك الحمد حتى ترضى و لك الحمد بعد الرضا.

وبهذا فإننا نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الامتنان والاحترام للأستاذ الدكتور " زيدي البشير " الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة وعلى كل ما قدمه لنا من توصيات قيمة وتوجيهات سديدة، وإلى كل من بذل جهد في سبيل هذا البحث فائق الشكر والاحترام من بينهم الأستاذ الدكتور "سالمي محمد الدينوري"، "عبد الغني خلادي"، "بوخشبة محمد البشير"، "نوار مولاتي".

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على تشريفهم لنا بتقييم ومناقشة وإثراء دراستنا بالنصح والإرشاد.

ونتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية الذين مدوا لنا يد العون.

الشكر الموصول إلى مؤسسة "INTER SUD" التي احتضنتنا كطلبة باحثين في الماجستير.

ونشكر كل من ساعدنا بشكل مباشر أو غير مباشر لإنهاء هذا البحث.

الملخص:

إن التطور في مجال المعلومات أثر بشكل كبير على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي تكون ضرورية للإدارة من أجل اتخاذ القرارات وهذا ساهم في الاهتمام أكثر بجودة المعلومات المحاسبية. وتعد هذه الأخيرة عنصرا هاما في تقييم أداء الشركات وأداة مهمة في رسم سياساتها واتخاذ قرارات إدارية مستقبلية خاصة التمويلية منها. تناولت هذه الدراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، وهدفت إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتأثير تقرير مراجع الحسابات عليها، كذلك تم التطرق إلى قرار التمويل ومدى تأثيره بجودة المعلومات المحاسبية. وتضمنت هذه الدراسة جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي.

احتوى الجانب الأول مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية وقرار التمويل إضافة إلى العلاقة بينهما، أما الجانب الثاني فقد أعطينا لمحة عن المؤسسة محل الدراسة، مؤسسة INTER SUD واعتمدنا على دراسة الحالة من أجل الوصول للنتائج المرجوة المتمثلة في مدى جودة معلوماتها المحاسبية للحصول على قرار تمويل من المؤسسة المالية صندوق ضمان الصفقات العمومية.

**الكلمات المفتاحية:** جودة المعلومات المحاسبية، قرار التمويل.

RESUME:

Le développement dans le domaine de l'information a un impact significatif sur la nature et la qualité de l'information comptable nécessaire à la direction pour prendre des décisions cela a contribué à une plus grande attention à la qualité de l'information comptable, qui est un élément important dans l'évaluation de la performance des entreprises est un outil important dans la formulation de leurs politiques et l'adoption de futures décisions administratives, notamment financières

Cette étude a porté sur le rôle de la qualité de l'information comptable dans la décision de financement dans l'institution économique, sur les caractéristiques spécifiques de l'information comptable est sur l'impact du rapport de l'auditeur, la décision de financement et son impact sur la qualité de l'information comptable

La deuxième partie nous a donné un aperçu de l'institution étudiée, l'établissement INTER SUD et s'est appuyée sur l'étude de cas afin d'atteindre les résultats souhaités de la qualité de ses informations comptables pour obtenir une décision de financement de l'institution financière fonds de garantie des transactions publiques

**Mots clés :** information comptable de qualité, décision de financement



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	الملخص
.I	فهرس المحتويات
.II	قائمة الجداول
.III	قائمة الأشكال
.IV	قائمة الملاحق
	المقدمة العامة
	الفصل الأول :اتخاذ قرار التمويل في ظل جودة المعلومات المحاسبية
	تمهيد الفصل الأول
01	
02	المبحث الأول :مفاهيم عامة حوله جودة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل
02	المطلب الأول :مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية
02	أولا :تعريف جودة المعلومات المحاسبية
03	ثانيا : خصائص المعلومات المحاسبية
03	1. الملاءمة
03	2. الموثوقية
04	الموازنة بين الملاءمة والموثوقية
05	خصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية
06 _ 05	ثالثا : معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
06	رابعا :أهداف جودة المعلومات المحاسبية
06	خامسا : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
06	1. تقرير مراجع الحسابات
07	2. القيمة العادلة
07	المطلب الثاني : ماهية اتخاذ قرار التمويل
07	أولا : مفهوم قرار التمويل
08	1. تعريف التمويل
08	2. قرار التمويل
08	3. تعريف اتخاذ قرار التمويل
08	ثانيا : تصنيفات ومصادر التمويل
08	1. تصنيف مصادر التمويل
11_08	2. مصادر التمويل
11	ثالثا : أهمية التمويل
12	المبحث الثاني جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل
12	المطلب الأول : دور نظام معلومات التمويل في اتخاذ القرار

13 _ 12	أولاً : تعريف نظام معلومات التمويل
13	ثانياً : كيف يستخدم نظام معلومات التمويل في اتخاذ القرار
13	المطلب الثاني : جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها في اتخاذ قرار التمويل
13	أولاً : دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات
14 _ 13	ثانياً : فائدة المعلومات المحاسبية
13	1. فائدة المعلومات لتقدير السيولة واليسر المالي
14	2. فائدة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء
14	3. فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر الإفلاس
14	4. فائدة المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية
15	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
15	المطلب الأول : نماذج للدراسات السابقة حول موضوع جودة المعلومات وأثرها على اتخاذ القرارات
15	أولاً : دراسة ناصر محمد علي المجهلي
16	ثانياً : دراسة حامدي علي
17	ثالثاً : دراسة نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي
18	رابعاً : دراسة سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي
19	خامساً : دراسة بوفوخ سعاد
20	سادساً : دراسة بن أم السعد فتيحة
21	سابعاً : دراسة أولاد قادة آمال
22	المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف
22	أولاً : أوجه التشابه
24 _ 22	ثانياً : أوجه الاختلاف
25	خاتمة الفصل
26	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD
27	تمهيد الفصل
28	المبحث الأول : الإطار النظري للمؤسسة INTER SUD
28	المطلب الأول : معلومات عامة عن مؤسسة INTER SUD
28	أولاً : تعريف بالمؤسسة
28	ثانياً : الأنشطة الممارسة
29	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة INTER SUD
30	المبحث الثاني : واقع جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرار التمويل لمؤسسة INTER SUD
46 _ 31	المطلب الأول : القوائم المالية
47	المطلب الثاني :
47	أولاً : مؤشرات تقييم الأداء المالي
49 _ 47	1. نسب المردودية
52 _ 49	2. نسب السيولة
54 _ 52	3. نسب النشاط
56 _ 54	4. نسب الربحية
59 _ 56	5. نسب المديونية

## الفهارس

59	ثانياً: مؤشرات التنبؤ بخطر الإفلاس
60 - 59	1. نموذج كيدا
62 - 60	2. نموذج شيرود
63	خاتمة الفصل
66 - 64	الخاتمة العامة

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2012	26
02	ميزانية الخصوم لسنة 2012	27
03	جدول حسابات النتائج 2012	29-28
04	ميزانية الأصول لسنة 2013	30
05	ميزانية الخصوم لسنة 2013	31
06	جدول حسابات النتائج 2013	33-32
07	ميزانية الأصول لسنة 2014	34
08	ميزانية الخصوم لسنة 2014	35
09	جدول حسابات النتائج 2014	37-36
10	ميزانية الأصول لسنة 2015	38
11	ميزانية الخصوم لسنة 2015	39
12	جدول حسابات النتائج 2015	41-40
13	نسبة مردودية الاقتصادية للسنوات (2015-2012)	42
14	نسبة مردودية المالية للسنوات (2015-2012)	43
15	نسبة الرافعة المالية للسنوات (2015-2012)	44
16	رأس المال العامل للسنوات (2015-2012)	45
17	نسبة التداول للسنوات (2015-2012)	45
18	نسبة السيولة النقدية للسنوات (2015-2012)	46
19	معدل دوران النقدية للسنوات (2015-2012)	46
20	معدل دوران البضاعة التامة للسنوات (2015-2012)	47
21	معدل دوران مجموع الأصول للسنوات (2015-2012)	47
22	معدل دوران مجموع الأصول المتداولة للسنوات (2015-2012)	48
23	معدل دوران مجموع الأصول الثابتة للسنوات (2015-2012)	48
24	نسبة مجمل ربح العمليات للسنوات (2015-2012)	49
25	نسبة صافي ربح العمليات للسنوات (2015-2012)	50
26	نسبة صافي الربح للسنوات (2015-2012)	50
27	العائد على الموجودات للسنوات (2015-2012)	50
28	نسبة الديون إلى حقوق الملكية للسنوات (2015-2012)	51
29	نسبة الديون قصيرة الأجل للسنوات (2015-2012)	52
30	نسبة هيكل رأس المال للسنوات (2015-2012)	52
31	نسبة القروض إلى مجموع الأصول للسنوات (2015-2012)	53
32	مجموع القروض للسنوات (2015-2012)	53
33	نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية للسنوات (2015-2012)	54
34	نموذج كيدا للسنوات (2015-2012)	55
35	نموذج شيروود للسنوات (2015-2012)	56

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	العلاقة بين الملاءمة والموضوعية	01
24	الهيكل التنظيمي لمكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD	02

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	ميزانية أصول 2012	01
68	ميزانية خصوم 2012	02
69	جدول حسابات النتائج 2012	03
70	ميزانية أصول 2013	04
71	ميزانية خصوم 2013	05
72	جدول حسابات النتائج 2013	06
73	ميزانية أصول 2014	07
74	ميزانية خصوم 2014	08
75	جدول حسابات النتائج 2014	09
76	ميزانية أصول 2015	10
77	ميزانية خصوم 2015	11
78	جدول حسابات النتائج 2015	12
79	قائمة المبالغ للقروض المطلوبة	13
80	نموذج طلب قرض	14
81	نموذج ضمان حسن التنفيذ	15
82	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2013	16
83	مستخرج السجل التجاري	17



## المقدمة العامة

## تمهيد:

يتميز العصر الحالي بأنه عصر المعلومات إذ تعد فيه المعلومة هي المحرك الأساسي للتقدم العلمي والتفوق التكنولوجي، فقد مس هذا التقدم عملية إدارة المؤسسات الاقتصادية وفيما يتعلق بالحاجة المتزايدة والملحة إلى نظام معلومات محكم يواكب مجالات العمل المختلفة. ويقاس تقدم الشركات من خلال قدرتها على إنتاج المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص، حيث أصبحت المحاسبة هي الوسيلة لقياس نتائج الأعمال فالمخرجات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه متخذي القرار في تسيير أعمالهم. وبات من الضروري أن تتوفر المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وقد أصبح للمعلومات دور مهم في تحديد فاعلية وكفاءة المنشأة وتقدم الشركات من خلال قدرتها على إنتاج معلومات من أجل بناء وتصميم أنظمة محاسبية للسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لأداء المنشأة ولضمان وصول معلومات موثوقة، صحيحة و دقيقة ذات جودة.

فتحتاج المؤسسات الاقتصادية أثناء ممارسة نشاطها على أموال من أجل تمويل أنشطتها واستثماراتها الجديدة فيجب على إدارة المؤسسة أن توازن بين مصادر التمويل المتاحة والنتائج المترتبة عنها التي تعتبر من أكثر المشاكل التي تواجهها المؤسسات لاستمرار بقائها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. فعملية اتخاذ القرار هي قلب الإدارة وجوهر العمليات الإدارية ومحور لنشاط الوظيفة الإدارية لذلك زاد الاهتمام بها من خلال جمع البيانات والمعلومات ذات الجودة واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل اتخاذ القرار الرشيد الذي يعطي دفعا جديدا لتطوير المؤسسة الاقتصادية.

## الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية: ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- متى نقول أن المعلومات المحاسبية ذات جودة؟
- هل الخصائص الثانوية تجعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية؟

- هل لنظام معلومات التمويل دور في اتخاذ القرار؟
- هل يكون اتخاذ قرار التمويل رشيد في ظل جودة المعلومات المحاسبية؟

### فرضيات الدراسة:

- وتمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:
- تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة إذا توفرت فيها الخصائص النوعية.
  - توفر الخصائص الثانوية في المعلومات المحاسبية لا تزيد من مصداقيتها من وجهة نظر مستخدميها.
  - لنظام معلومات التمويل دور في توفير معلومات متعلقة بالجانب المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرار الأنسب.
  - تؤثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل الرشيد.

### أسباب اختيار الموضوع:

- يرجع اختيار هذا الموضوع إلى:
- التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل ومدى أهميتها بالنسبة للمستخدمين.
  - نشر الوعي بين مستعملي المعلومات المحاسبية لتفادي الوقوع في الأخطاء.
  - الرغبة في التوسع في هذا النوع من الدراسات الذي يشمل المحاسبة من جهة والاقتصاد من جهة أخرى.

### أهداف الدراسة:

- وسعت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:
- التعرف على جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها وخصائصها وكيفية تأثيرها على القرارات التمويلية.
  - معرفة مدى تأثير تقرير مراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية.
  - معرفة مصادر التمويل من أجل مساعدة المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرار الأنسب.
  - التعرف على المؤسسة محل الدراسة والاطلاع على قوائمها المالية والحكم على جودة معلوماتها المحاسبية.
  - توضيح العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ قرار التمويل.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في مدى ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، فإن التركيز على جودة المعلومات المحاسبية من أهم عوامل النجاح والمساعدة في اتخاذ القرار الأنسب للتمويل مما يسهل في تحقيق التنمية وتوجيه وجلب الاستثمارات.

أيضا تكمن أهمية الدراسة في:

- المساهمة في تقييم دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية بالأخص التمويلية منها.
- تحقيق الكفاءة والفعالية من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

### الإطار الزمني والمكاني:

للدراصة حدود زمانية ومكانية تتمثل في:

### الحدود الزمانية:

امتدت دراسة هذا الموضوع لفترة أربع سنوات متتالية من 2012 إلى 2015.

### الحدود المكانية:

اقتصر البحث على توضيح دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية، واعتمدنا على دراسة حالة المؤسسة INTER SUD.

### منهج البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختيار الفرضيات وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث. وبالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة.

### صعوبات الدراسة:

– عدم التوافق بين بعض المصطلحات المحاسبية في المراجع.

– رفض بعض المؤسسات بالتصريح عن معلوماتها المحاسبية من أجل دراسة الحالة.

هيكلية الدراسة: للإجابة على المشكل المطروح واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم خطة البحث إلى فصلين حسب

### منهجية IMRAD:

**الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفاهيم عامة حول جودة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل، أما المبحث الثاني فقد اهتم بجانب جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي درسنا فيه بعض الدراسات السابقة.

**الفصل الثاني:** اعتمدنا فيه على الدراسة الميدانية لمؤسسة INTER SUD، حيث قسم هذا الفصل إلى

مبحثين، المبحث الأول جاء فيه الإطار النظري للمؤسسة المذكورة. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى واقع جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة قيد الدراسة.

# الفصل الأول : اتخاذ قرار التمويل في ظل جودة المعلومات المحاسبية

**تمهيد:**

تعتبر المعلومات المحاسبية المحرك الرئيسي لإدارة المشاريع الاقتصادية وهي عنصر ربط ووسيلة اتصال بين المؤسسات وفروعها من جهة والنشاطات والأحداث الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك عند عملية اتخاذ القرارات. حيث أي قرار صحيح يتخذ من المعلومات المحاسبية المقدمة من التقارير المالية، وهذه المعلومات تتميز بجودة تخولها لأن يعتمد عليها متخذ القرار للوصول لمبتغاه، وتمثل جودة المعلومات المحاسبية في كونها تحتوي عدة خصائص تميزها عن غيرها وتتحكم في مدى صحة القرار المتخذ.

ومن بين هذه القرارات التي تؤثر عليها جودة المعلومات المحاسبية قرار التمويل وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول بعنوان: مفاهيم عامة حول جودة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل، وتعرفنا فيه على أساسيات جودة المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي تكسبها ميزة الجودة ومفهوم اتخاذ قرار التمويل ومصادره المتنوعة. أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل. و تضمن المبحث الثالث: الدراسات السابقة، وتناولنا فيه أهم الدراسات التي درست نفس الموضوع.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جودة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل.

في هذا المبحث سيتم التركيز على ماهية جودة المعلومة المحاسبية وقرار التمويل لما لهما من أثر كبير على المؤسسات الاقتصادية، حيث تساهم جودة المعلومات المحاسبية في مساعدة المؤسسة على اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة، ومن بين هذه القرارات قرار التمويل والذي بدوره يحافظ على سيولتها واستمرارية نشاطها.

**المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.**

في هذا المطلب تعرفنا على المفاهيم الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وركزنا على أهم خصائصها وأبرز العوامل المؤثرة فيها.

**أولاً: تعريف جودة المعلومات المحاسبية:** قبل التطرق لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية لابد من ذكر تعريف بسيط للمعلومات، والتي يعرفها ديمسكي على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات"، ويذكر ماكدونف أن المعلومات هي: "مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف محدد".<sup>1</sup>

**التعريف الأول:** "إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية هي ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** يقصد بمفاهيم جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات، وهذه الخصائص ستكون ذات فائدة للمسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية.<sup>3</sup>

**التعريف الثالث:** يقصد بجودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، لأن الهدف من تحديد هاته الخصائص هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.<sup>4</sup>

ومن هذه التعاريف نستخلص أن جودة المعلومات المحاسبية هي ما تتميز به هذه المعلومات من مصداقية وملاءمة وأن تعد وفقاً لمجموعة من المعايير الرقابية، القانونية، المهنية والفنية وتستخدم كأداة لتقييم مستوى الجودة بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ القرار الأمثل والصحيح.

<sup>1</sup> صلاح الدين عبد المنعم، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 20.

<sup>2</sup> زيتوولا أبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 37، 2017، ص 359.

<sup>3</sup> عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، العدد 02، السودان، 2011، ص 114.

<sup>4</sup> سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، كركوك، 2012، ص 166.

ثانياً: **خصائص المعلومات المحاسبية:** هي الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية وبدونها تفقد هذه المعلومات أهميتها وتصبح غير مفيدة لمن يستخدمها.

### 1. الخصائص الأساسية:

**1.1 الملائمة:** بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قراراً يختلف عن القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حال غياب هذه المعلومات.<sup>1</sup>

وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- التوقيت: المعلومة الموقوتة هي التي نجدها حين الحاجة إليها أي ألا تكون متقدمة حين وصولها.<sup>2</sup> فقد يؤدي التأخير في تجهيز المعلومات إلى تخفيض منفعتها مستلمها.<sup>3</sup>

ب- القدرة على التنبؤ بالمستقبل: حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالإحداث، أي مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعاً ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل، أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز توقعاته الحالية وتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.<sup>4</sup>

ج- التغذية الراجعة: لها دور مهم حيث تساعد المستخدم في التحقق من التوقعات الماضية أي أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي تترد مرة أخرى إلى النظام وتعد هذه الخاصية ضرورية جداً لأغراض الرقابة لأنها تمكن من إجراء المقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة واتخاذ الإجراءات المصححة.<sup>5</sup>

**2.1 الموثوقية:** "هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"، أي أنها تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في تقارير المالية الحالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصوير الصادق للعمليات الاقتصادية.<sup>6</sup>

وتتكون الموثوقية من عدة خصائص فرعية، وهي:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص 26.

2. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، الإسكندرية، ص 34.

3. المرجع السابق، ص 38.

4. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص 100.

5. باحجة عبد الله محمد الطالب، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة السليمانية، العراق، 2013، ص 71.

6. ناصر محمد علي الجهوري، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 51.

- أ- المصدافية: ويقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.
- ب- الموضوعية(الحياد): ويقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.
- ج- القابلية للتحقق: وتعني إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى، بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.
- د- الشمول: أي أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وتشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى تصبح غير مضللة.

#### ❖ الموازنة بين الملائمة والموثوقية:

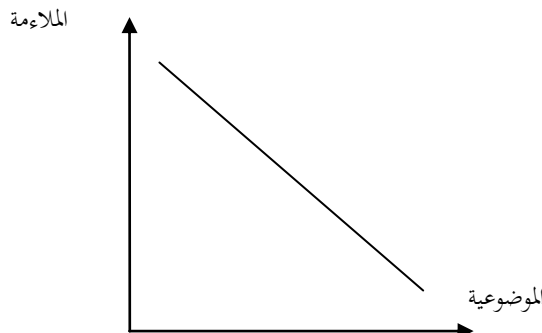
لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب توافر خاصتي الملائمة والموثوقية في الوقت نفسه، لكن غالبا ما تتعارض كل منهما مع الأخرى. فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملائمة أن نضحى بقدر من الموثوقية.<sup>1</sup>

فالقياس وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر من القابلية للتحقق والموضوعية، وبالتالي درجة موثوقية أكبر من القياس وفق القيمة الحالية، رغم أن القياس وفق القيمة الحالية يعتبر أكثر ملائمة.

وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.<sup>2</sup>

وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

يمثل الشكل (1 - 1) العلاقة بين الملائمة والموضوعية.



المصدر: ضيف الله محمد الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مذكرة دكتوراه في تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 02، البليدة، 2016، ص 108.

<sup>1</sup> . نجاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد جد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 25.

<sup>2</sup> . نورة علي بن علي الجعدي، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، بكالوريوس في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2010، ص 25.

ومن هنا يتبين لنا أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث كلما زادت إحداها تنقص الأخرى ويصبح من الضروري التضحية بواحدة لتزيد الأخرى مما يستلزم نوع من المبادلة بينهما.

## 2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

**1.2 الثبات:** يجب الثبات والاستمرار بنفس الطريقة المحاسبية التي تم بها في البداية، من أجل تحقيق إمكانية المقارنة وتقديم المعلومات المفيدة.<sup>1</sup>

**2.2 القابلية للمقارنة:** تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المنشأة والمنشآت الأخرى خلال فترة معينة، ومقارنة أداء المنشأة نفسها في فترات مختلفة.<sup>2</sup> بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.<sup>3</sup>

**ثالثاً: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:** تحكم جودة المعلومات المحاسبية عدة معايير، منها:<sup>4</sup>

**1. معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية والمعلومات التي تتضمنها. من خلال التنسيق وإيجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلاً لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

**2. معايير رقابية:** ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية.

**3. معايير مهنية:** بما أن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتأثر بها فان هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير لإجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المتعارضة مما يؤدي بالإدارة إلى إصدار تقارير مالية ذات جودة .

<sup>1</sup> حجاج محمود وأميرة دباش، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، بغداد، 2016، ص 89.

<sup>2</sup> فواز فاضل جدعان الشمري، أثر المعايير الانتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، عمان، 2013، ص 31.

<sup>3</sup> عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على السهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 43.

<sup>4</sup> - طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص ص: 74، 75.

4. **معايير فنية:** إن توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة المعلومات المحاسبية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. رابعاً: **أهداف جودة المعلومات المحاسبية:** تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها:<sup>1</sup>

- اتخاذ قرارات مرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد للوحدات الاقتصادية؛
- توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوفير هذه المعلومات إلى جهات داخل الوحدة الاقتصادية وإلى أطراف خارجية؛
- تهدف جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة ومدى قدرتها على السداد والمساعدة في عملية اتخاذ قرارات سليمة؛
- اشتمال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات الرقابة بأنواعها منها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير؛
- توفر جودة المعلومات بيانات ومعلومات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب؛
- تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تقييم أساليب الرقابة.

#### خامساً: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

1. **تقرير مراجع الحسابات:** يعده مراجع الحسابات الخارجي ويرفق مع القوائم المالية المعدة حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.<sup>2</sup> ويعتبر هذا التقرير الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة والقوانين المعمول بها،<sup>3</sup> وأهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محيد كالمصدق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الهادي آدم وآخرون، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد 01، جامعة إفريقيا العالمية، 2017، ص 67.

<sup>2</sup> - زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 42.

<sup>3</sup> - مرجع سابق، ص 45.

<sup>4</sup> - مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 51.

**2. القيمة العادلة:** إن أثر المعلومات المالية في ظل القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، لكن هذا يقابله نقص في موثوقية المعلومات خاصة في غياب سوق نشطة، وهذا يستوجب تعزيز معلومات القوائم المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقاً للقيمة العادلة لتزداد ملائمة المعلومات المالية وفي نفس الوقت يتم المحافظة على الموثوقية، إذ لا يمكن الاستغناء عن أي منهما، فإنه يجب الموازنة بينهما.<sup>1</sup>

يتجسد أيضاً أثر المحاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية هو عملية إظهار القوائم المالية للبنوك بعدالة وشفافية، تتمثل بتطبيق الخصائص المحاسبية على هذه القوائم مما يساهم في ملاءمتها موثوقيتها وأن يكون لهذه المعلومات الواردة في القوائم المالية أثر واضح يساعد المستثمرين والمساهمين والإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية الرشيدة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: ماهية اتخاذ قرار التمويل.

يعبر التمويل عن مجموع الفرص المتاحة أمام المؤسسة لتلبية احتياجاتها المالية الدائمة أو المؤقتة، ولاتخاذ القرار الأمثل للتمويل تلجأ المؤسسات إلى مصادر تمويل متنوعة، والتي سنذكرها في هذا المطلب.

**أولاً: مفهوم قرار التمويل:** وقبل التطرق لذلك لابد من إعطاء لمحة عن القرار ومراحله وكيفية اتخاذه. يعرف (نيجيرو) القرار بأنه: "الاختيار المدرك الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين".<sup>3</sup> ويتم اتخاذه من خلال إنهاء العملية بتفضيل حل (أو بديل) مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة.<sup>4</sup>

ولكي يكون القرار رشيد يجب على متخذ القرار إتباع عدة مراحل ويجب أن تكون متتابعة ومتراصة، ويرى الموسوي أن مراحل اتخاذ القرار هي:<sup>5</sup>

- ✓ تحديد مشكلة القرار؛
- ✓ تأسيس معايير وأهداف القرار؛
- ✓ صياغة النموذج وخلق البدائل؛

<sup>1</sup> - عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، مذكرة ماستر في محاسبة وتدقيق، جامعة حمة لخطير، الوادي، 2014/2015، ص 31.

<sup>2</sup> - زيد عثمان دنون، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص 59.

<sup>3</sup> - فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص 119.

<sup>4</sup> - محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة 03، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 17، 18.

<sup>5</sup> - أحمد صالح إبراهيم حميد، دور ممارسة إدارة فرق العمل في تحسين مستوى الأداء واتخاذ القرارات بوزارة الداخلية والأمن الوطني، الشق المدني، مذكرة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة، 2016، ص 52، 53.

✓ تقييم البدائل واختيار أفضلها؛

✓ تنفيذ القرار.

1. يعرف التمويل " بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها".<sup>1</sup>

2. قرار التمويل: وردت عدة تعاريف لقرار التمويل، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: "هي القرارات التي تعنى باختيار المزيج المناسب من مصادر التمويل المختلفة، والتي تهدف إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم".<sup>2</sup>

التعريف الثاني: "هي القرارات التي تهتم بتحديد احتياجات المنظمة لرؤوس الأموال، وتحديد مصادر التمويل المناسب، لكل عملية من عمليات الاستغلال أو الاستثمار المراد القيام بها، وقد تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية أو المزج بين النوعين معا".<sup>3</sup>

3. تعريف اتخاذ قرار التمويل:

❖ "هي العملية الخاصة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، وهي هيكل رأس المال ومصادر التمويل".<sup>4</sup>

ونستخلص أن اتخاذ قرار التمويل هو الطريقة أو المنهجية المتبعة من قبل المؤسسة الاقتصادية من أجل كسب الأموال لتوظيفها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: تصنيفات ومصادر التمويل.

1. تصنيف مصادر التمويل: تصنف مصادر التمويل على مستوى المشروع الاستثماري كما يلي:<sup>5</sup>

- من حيث الزمن؛
- من حيث المصدر؛
- من حيث الملكية.

2. مصادر التمويل: يجب على المنشأة أن تراجع مصادر التمويل المتاحة أمامها وكيفية الالتزام بها وبالأجال

المحددة لها لضمان سيرورتها، وقسمنا هذه المصادر حسب الزمن إلى:

<sup>1</sup> طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.  
<sup>2</sup> نور الهدى حنون، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 21.  
<sup>3</sup> حامدي علي، مرجع سابق، ص 42.  
<sup>4</sup> أولاد قادة آمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة بنوك ومالية، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، 2017، ص 129.  
<sup>5</sup> هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص 38، 39.

## 1.2 مصادر قصيرة الأجل: وله أشكال عديدة نلخصها فيما يلي:

أ- التمويل التلقائي: يقصد به ذلك التمويل الذي يتم بصورة تلقائية، ولا تحتاج المؤسسة إلى إجراء اتفاقيات بشأها.<sup>1</sup>

• الائتمان التجاري: عبارة عن قيام المنشأة بشراء حاجياتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من منشأة أخرى بالدين<sup>2</sup>، مما يؤدي إلى وجود حسابات دفع للمنشأة القائمة بالشراء.<sup>3</sup>

ب- التمويل التفاوضي: لا يعتبر مثل هذا التمويل متاح تلقائياً، لأنه يستلزم ترتيبات معينة من قبل البنك، وله عدة أنواع مثل الائتمان المصرفي و القبولات المصرفية.<sup>4</sup>

• التسهيلات الائتمانية المصرفية: هي اتفاقيات مصرفية ائتمانية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى لا تتعداه ويحدد هذا الحد الأقصى للقروض على ضوء المركز المالي للشركة وقدرتها الاقتراضية واحتياجاتها التمويلية والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة وظروف أسواق النقد وفي حالة عدم ملائمة عوامل السالفة الذكر يمكن للبنك رفض تقديم القروض المطلوبة للشركة.<sup>5</sup>

• القبولات المصرفية: إن القبولات المصرفية تتمثل في قبول البنوك للإسناد نيابة عن عملائها وتعتبر مصدر من مصادر التمويل قصير الأجل والتي يمكن أن تكون بديلاً للائتمان المصرفي أو جزءاً منه.<sup>6</sup>

2.2 مصادر متوسطة الأجل: وهو التمويل الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ولكن تقل عن 10 سنوات، وتنقسم إلى:

أ- القروض متوسطة الأجل: ويتضمن القروض المباشرة وهي القروض التي تتميز بآجالها المتوسطة التي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح بين 1 - 3 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان بتوفر الأموال ويقلل من أخطار إعادة التمويل ذلك أن درجات المخاطرة تكون أقل منها في القروض قصيرة الأجل ويتم تسديد هذه القروض عادة على أقساط دورية.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 39.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سابق، ص 32.

<sup>3</sup> عبد الرحمان توفيق، اتخاذ القرارات المالية للإدارة العليا، بدون دار نشر، مصر، 2000، صفحة 60.

<sup>4</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 416.

<sup>5</sup> معراج هوارى وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 47.

<sup>6</sup> فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، بدون دار نشر، الأردن، 2012، ص 64.

<sup>7</sup> السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2013/2014، ص 86-87.

ب- التمويل التأجيلي: وهو اتفاق بين طرفين يخول أحدها حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة.<sup>1</sup>

3. مصادر طويلة الأجل :

1.3 التمويل عن طريق حقوق الملكية:

• الأسهم العادية: هي الأسهم التي تمثل رأس المال في الشركات وتصدرها الشركات المساهمة لاستثمارها من قبل الأفراد والشركات. وتعد ذات أهمية كبيرة بين مصادر التمويل الممتلك بشكل عام وذلك كونها الأداة التمويل المملوكة الأولى لتكوين رأس المال في الشركة.<sup>2</sup> وتمثل الأسهم العادية الملكية الأصلية في المنشأة.<sup>3</sup>

• الأسهم الممتازة: تعد الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل الهامة في الشركات المساهمة العامة، ويعتبرها البعض من مصادر التمويل الداخلية والبعض الآخر يعتبرها من مصادر التمويل الخارجية، وذلك لكونها تجمع بين خصائص الأموال المملوكة وخصائص الأموال المقرضة.<sup>4</sup>

• الأرباح المحتجزة: يعتبر التمويل الذاتي مصدرا ذو أهمية كبيرة خاصة في الشركات الناجحة، ويقصد بذلك تلبية الاحتياجات الشركة من السيولة من الأرباح المحتجزة، وهي ناتجة عن أرباح تحققها الشركة من عملياتها التجارية ولم تقم بتوزيعها.<sup>5</sup>

2.3 التمويل عن طريق الاقتراض طويل الأجل: يمثل مديونية ينبغي على المنشأة الوفاء بقيمتها في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتأخذ هذه المصادر شكلين أساسيين، هما:<sup>6</sup>

• قروض طويلة الأجل: هي تلك القروض التي تفوق مدتها السبع سنوات، بهدف توفير موارد مالية كبيرة لقطاع المؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة وتغطية احتياجاتها المالية الأخرى. ويمنح هذا النوع من القروض من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في توظيف الموارد طويلة الأجل.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - خزني رابع وحساني رقية، واقع وآفاق التمويل التجاري في الجزائر وأهميته كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2006، ص 01.

<sup>2</sup> - مصطفى أكرم حنتوش، انعكاس زيادة التمويل الممتلك على عوائد الأسهم العادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 100، 2017، ص 155.

<sup>3</sup> - عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص 496.

<sup>4</sup> - فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 82.

<sup>5</sup> - عبد المعطي رشيد وحسن علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 219.

<sup>6</sup> - عبد الغفار حنفي وآخرون، مرجع سابق، ص 504.

<sup>7</sup> - دعاس مصعب، قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي لمنظمات الأعمال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011، ص 10،

- السندات: عبارة عن وثيقة تبيعها المنشأة للجمهور بقيمة اسمية محددة وتحمل فائدة محددة يتم دفعها إما كل 6 شهور أو كل سنة مرة ولها موعد استحقاق طويل نسبيا قد يبلغ 10 سنوات إلى 15 سنة أو أكثر.<sup>1</sup>
- ثالثا: أهمية التمويل:<sup>2</sup>

1. يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
2. يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
3. تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
4. يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
5. يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
6. المحافظة على سيولة المؤسسة وحماتها من خطر الإفلاس والتصفية.

✓ على الرغم من أهمية التمويل إلا أن قراره لا يقل أهمية عنه، لأنه يعتبر من القرارات الأساسية التي تعني بالمؤسسة، وذلك لأنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثالا لما يتناسب مع تحقيق أكبر عائد بتكلفة أقل ودون مخاطر مما يسهل الوصول للأهداف المرجوة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> معراج هوارى وحاج سعيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>3</sup> حاج هوارى وحاج سعيد عمر، مرجع سابق، ص 16.

## المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل.

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، وإن أي نجاح للمؤسسة مرتبط باتخاذ قرارات سليمة وصحيحة ومن بين هذه القرارات المؤثرة نجد قرار التمويل الذي تلجأ إليه المؤسسة من أجل تمويل مصادرها، وكلما زاد حجم المؤسسة كلما زادت صعوبة اتخاذ القرار، فمع الظروف والتحديات الجديدة لم يعد توفير المعلومات هو المشكل الأساسي بل إن توفر خصائص في هاته المعلومات هو الذي يشكل صعوبة، وفي هذا المبحث سندرس كيفية اتخاذ قرار التمويل في ظل جودة المعلومات المحاسبية.

### المطلب الأول: دور نظام معلومات التمويل في اتخاذ القرار.

#### أولاً: تعريف نظام معلومات التمويل:<sup>1</sup>

هو نظام محوسب يوفر المعلومات المتعلقة بالجوانب المالية للمؤسسة للأطراف التي تحتاجها سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، وتكون هذه المعلومات في صورة تقارير دورية أو خاصة في شكل محاكاة رياضية، اتصالات إلكترونية أو نصائح خبيرة.

و يشتمل نظام معلومات التمويل كغيره من النظم الوظيفية من نظم فرعية للمدخلات وتنقسم الى:

- نظام المعلومات المحاسبي: يوفر سجلات عن الشؤون المالية للمنظمة.
  - النظام الفرعي للمراجعة الداخلية: حيث يخصص مدققين لمراجعة السجلات المحاسبية وتقديم تقارير مفصلة بالوضع السائدة. ويمكن أن يكون هؤلاء المراجعين داخليين أو خارجيين.
  - نظام استخبارات التمويل: ويوفر هذا النظام أفضل مواد رأس المال، وأفضل الاستثمارات للموارد المالية الفائضة. ويحصل النظام على معلوماته من الحكومة، أصحاب الأسهم والسندات.
- وتستخدم هذه البيانات كمدخلات للنظام ثم تحصل على مخرجات والتي تتكون من:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مرغني بلقاسم، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التنسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014، ص 101.

- النظام الفرعي للتنبؤ: حيث تسهل الحواسيب عملية التنبؤ بالمستقبل، ويجب ملاحظة أن هذه التنبؤات تستخدم لاتخاذ قرارات غير مهيكله وللتخطيط المستقبلي.
  - النظام الفرعي لإدارة موارد التمويل: وتهتم بإدارة تدفق النقود داخل المنظمة وتستخدم في ذلك نماذج المحاكاة للاستراتيجيات المعروفة لإيجاد الحل الأفضل.
  - النظام الفرعي للمراقبة: يراقب النظام تحقيق المدراء للأهداف في ظل الالتزام بالحدود المسطرة.
- انطلاقاً من مكونات النظام، يتبين أنه يوفر معلومات لكافة الأطراف في المنظمة وحتى للإدارة العليا من أجل اتخاذ القرارات.

### ثانياً: كيف يستخدم نظام معلومات التمويل في اتخاذ القرار:

يشارك العديد من الأطراف عبر المستويات التنظيمية المختلفة في الاستفادة من مخرجات نظام معلومات التمويل فالإدارة العليا للمنظمة تستفيد من مخرجات كل النظم الفرعية من تنبؤ مالي وإدارة تمويل ورقابة مالية، وكذلك يستفيد بهذه المخرجات باقي مديرو المجالات الوظيفية المختلفة، ويتفاوت بعد ذلك مقدار الاستفادة الأطراف الأخرى على حسب اهتماماتهم الوظيفية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: جودة نظام المعلومات المحاسبية وتأثيرها في اتخاذ قرار التمويل

#### أولاً: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

تعتبر عملية صنع القرارات ذات أهمية كبيرة في تسيير المنظمات بأنواعها، وتتطلب عنصر أساسي وهو المعلومات المحاسبية التي تستعمل أكثر في منظمات الأعمال لأنها تتميز بخصائص نوعية تجعلها مفيدة لصنع القرارات. ويرى محمد البحيصي أن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يدعم العملية الإدارية وذلك بالحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام في عمليات صنع القرار. حيث نجد أن ديميسكي وكريس أشارا إلى أن تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية ينقسم إلى درجتين: الأولى تقوم على أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد قدر أكبر من المعلومات حول موضوع القرار لمن سوف يقوم باتخاذها أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة.<sup>3</sup>

#### ثانياً: فائدة المعلومات المحاسبية:

<sup>1</sup> أمهان خلفي، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص 96.

<sup>2</sup> - مرغني بلقاسم، مرجع سابق، ص 101.

<sup>3</sup> - أولاد قادة آمال، مرجع سابق، ص 129.

يعتمد متخذ القرار في اتخاذه للقرارات التمويلية على مجموعة من المعلومات المحاسبية تتلخص فوائدها في ما يلي:<sup>1</sup>

**1. فائدة المعلومات لتقدير السيولة واليسر المالي:** إن من أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والمرونة واليسر المالي، وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة، الأمر الذي يفيد في تحليل مصادر الاموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة.

**2. فائدة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء:** إن للمعلومات المحاسبية دورا أساسيا في نظام تقييم الأداء، فأداء أي مؤسسة لا يمكن أن يتم الا من خلال توافر معلومات ذات جودة ونوعية عالية تحدد كيفية أو قيمة الانجاز المطلوب تحقيقه، وتعتبر المعلومات إحدى الركائز الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من وجهة اتخاذ نظر المستخدم الداخلي والخارجي، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء والرقابة تشكل مدخلات لعمليات القرار سواء داخليا أو خارجيا وتكون القرارات مفيدة وإيجابية إذا اعتمدت على معلومات ذات جودة عالية، فاتخاذ قرار جيد يتطلب معلومات دقيقة وجيدة.

**3. فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:** تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ في بخطر الإفلاس وتحلى أكثر عند استخدام طريقة التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرائق وأكثرها فاعلية فالتحليل المالي يتناول موضوع خطر الإفلاس من زوايا عديدة وباستخدام أساليب أدوات عديدة، وتختلف أهميتها باختلاف طبيعة أهداف المحلل المالي.

**4. فائدة المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية:** تتجلى أهمية فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في ما يلي :

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)؛
- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها ؛
- تساعد المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنة في ما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات؛

<sup>1</sup> - المرجع سابق.

- غالبا ما تساعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد مرتبطة بها؛
- تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

من خلال الاطلاع على عدد كبير من الرسائل الجامعية والمجلات والأبحاث التي تناولت نفس موضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل خصصنا مبحثا مستقلا لذكر نتائج تلك الدراسات، وتناول هذا المبحث بعضا من هذه الدراسات التي قام بها عدة باحثون حيث قامت هذه الدراسات بمعالجة الإشكاليات المختلفة والمتنوعة لموضوع الدراسة وأوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

**المطلب الأول: نماذج للدراسات السابقة حول موضوع جودة المعلومات المحاسبية أثرها على اتخاذ القرارات.**

جاء هذا المطلب لذكر بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا، فنجد مرة دراسات عاجلت موضوع جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات بصفة عامة، ومرة أخرى درست أثرها على اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، الاستثمارية والتمويلية.

**أولا: دراسة ناصر محمد علي المجهلي، مذكرة بعنوان خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، 2009/2008.<sup>1</sup>**

تناولت الدراسة المعلومات المحاسبية وخصائصها ومدى مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار. وتتمثل أهمية الدراسة في تناولها الدور الهام والجوهرى للمعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار، وتحاول أيضا قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وأثرها في اتخاذ القرارات الجهوية اليمينية.

<sup>1</sup> ناصر محمد علي المجهري، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- تأيد أغلبية الأفراد للعيننة المستوجبين حول القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها لتعديل سلوك متخذي القرارات وتمكينه من إطلاق تنبؤاتهم المستقبلية؛
- اتفاق غالبية أفراد العيننة بأن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية عالية تفيد وتؤكد أو تصحح التنبؤات التي تمت في السابق؛
- أما بالنسبة لخاصية التوقيت المناسب يشير الباحث بأن الدلائل والمؤشرات المنطقية، حيث يرى بعض أفراد العيننة بأن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية تكون متأخرة ولا تلاءم التوقيت المناسب لها. وعلى ضوء الاستنتاجات توصلت هذه الدراسة الى عدة توصيات منها:
- ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية وتحليل السياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد ومعالجة وعرض التقارير المالية؛
- تفعيل دور مدققين الحسابات للشركات التجارية والعمل على إتباع معايير المراجعة في إجراء خطوات التدقيق لحسابات الشركات التجارية في اليمن والمصادقة عليها، الأمر الذي يؤدي على زيادة الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ثانيا :دراسة حامدي علي، مذكرة بعنوان أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة التجارية الإنتاجية (أريس)2011/2010.<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة الأثر الذي تحدثه جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بسبب التطورات التي مست المحيط المستوى الوطني أو العالمي. وأبرز ما هدفت له هذه الدراسة هو :التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر معرفة صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية كذلك المشاكل التي تواجه عملية اتخاذ القرار في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية.

وأظهرت الدراسة الميدانية بأن جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية لها علاقة ارتباطية بصنع القرارات ووجود تأثير لهذه الخصائص النوعية على صنع القرار لكن بدرجات متفاوتة.

<sup>1</sup> - حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج منها:

- تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل، حيث خلال كل واحدة منها يكون فيها صانع القرار بحاجة إلى معلومات قد يكون بعضها أو كلها عبارة عن معلومات محاسبية؛
  - المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة عبارة عن سلعة تتصف بمستويات عديدة من الجودة ويريد مستعملوها أن تكون ذات جودة عالية لكي تلبي الحاجة بالدرجة المرغوبة؛
  - المستفيدون من المعلومات المحاسبية لا يحصلون على كل ما يحتاجونه من هذه المعلومات المتوفرة لدى الجهة المعنية (المصدر) نظرا لعدم إلزامية الإفصاح عنها.
- ومن بين التوصيات لهذه الدراسة نجد:
- ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على المعلومات المحاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية صنع القرار؛
  - حثت المؤسسات الاقتصادية على استخدام أكثر للمعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة، لأنها هي المفيدة في عمليات صنع القرارات وتؤدي إلى قرارات رشيدة؛

إجراء مزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية وتوحيدها.

ثالثا: دراسة نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، مذكرة بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، 2011.<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية للتوصل إلى قرار إنفاق رأسمالي سليم يخدم المؤسسة.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وكذلك تحديد طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتحديد المعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام، وأيضا تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

وننتج هذه الدراسة نتلخص في:

<sup>1</sup>.. نجاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد جد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

- تستخدم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية بشكل أمثل عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي والتأكد من البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ؛
- تعد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي؛
- لا تستخدم الشركات طريقة القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

وبناء على هذه النتائج، توصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات، منها:

- تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي والتأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛
- عدم الاعتماد على الخبرات الشخصية عند تحديد معدل خصم التدفقات النقدية في الشركات في بورصة فلسطين؛

- العمل على تطوير الخبرات النظرية والعلمية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية للإمام بالآراء النظرية التي تغطي الجوانب المختلفة لقرارات الإنفاق الرأسمالي.

رابعاً: دراسة سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي، مقال بعنوان جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، 2012.<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة الدورة التي تلعبه دور جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنه في التقارير المالية ومدى ترشيدها للقرارات الاستثمارية.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلى التعرف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها؛
- بيان أهم جوانب الجودة في المعلومة المحاسبية التي تعكس موضوعيتها وفائدتها واستخدامها في الوصول إلى قرارات استثمارية رشيدة ولا سيما قرارات الاستثمار في الأوراق المالية؛
- نشر الوعي بأهمية جودة المعلومة المحاسبية.

أما أهمية هذه الدراسة فتبرز في: إلقاء الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية من خلال دورها في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، ولاسيما إذا ما توفرت فيها خصائص معينة تعكس جودتها الأمر الذي يكفل

<sup>1</sup> - سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الموصل، 2012.

الوصول إلى معلومات محاسبية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة وبالتالي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية وتزيد من مستوى الرشد لقرارات المستثمرين.

وخلص البحث إلى مجموعة من النقاط أهمها:

• إن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية لدى جميع الفئات المستفيدة وخاصة عند متخذي القرارات كما تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره في قرارات الاستثمار كلما زاد مستوى الشفافية فيه فضلا عن مجموعة الخصائص كالملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد؛

• توعية القائمين على إدارة الشركات بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية، والمعلومات التي ترشدتها واستخدامها لهذه الغاية من خلال الالتحاق بدورات تدريبية متطورة مما يعزز معرفتهم المحاسبية؛

• التركيز على توفير معلومات ذات جودة من خلال تركيزها الجوانب التي تعكس جودتها وثقة الأطراف المستفيدة.

خامسا: دراسة بوفروخ سعاد، مذكرة بعنوان نظم المعلومات وأثرها على اتخاذ القرار، دراسة حالة وحدة نפטال CBR باتنة، 2014/21015.<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير نظم المعلومات على عملية صنع القرار بناء على حالة وحدة نפטال CBR باتنة.

تجسدت أهمية هذه الدراسة في:

- إبراز أهمية عملية صنع القرار للإدارة والمنظمة ككل؛
- معرفة إذا كانت المؤسسة الجزائرية تمتلك نظم المعلومات تساعده في صناعة قراراتها؛
- إبراز أهمية العمل الجماعي في اتخاذ القرار والزيادة من فعاليته خاصة بعدما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال؛

• التعرف على مختلف تطبيقات نظم المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات.

أما أهدافها فتمثلت في:

- دراسة علاقة وأثر نظم المعلومات المتاحة على عملية اتخاذ القرار؛
- التعرف على كيفية اختلاف الدعم الذي تقدمه نظم المعلومات لمختلف مراحل عملية صنع القرار؛

<sup>1</sup> - بوفروخ سعاد، مذكرة بعنوان نظم المعلومات وأثرها على اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015.

- الوقوف على كيفية استغلال إحدى المؤسسات الجزائرية لنظم المعلومات في اتخاذ القرارات؛
  - محاولة معرفة كيفية تفاعل متخذ القرار في المؤسسة الجزائرية مع هذه النظم وإذا ما كان على قدر كاف من التأهيل والتكوين لاستخدام مثل هذه الأنظمة.
- وتوصلت في الأخير لعدة نتائج منها:

- يوفر نظام المعلومات وحدة نظام CBR باتنة التطبيقات اللازمة لأداء الموظفين لوظائفهم؛
- لتكنولوجيا نظم المعلومات المتوفرة في وحدة نפטال CBR باتنة قدرة عالي للتخزين، استرجاع، تحديث تعديل وإضافة المعلومات؛

نظرا لطبيعة نظم المعلومات المستخدمة في الوحدة يتضح لنا أن القرارات المتخذة هي مهيكله وشبه مهيكله. سادسا :دراسة بن أم السعد فتيحة، دور نظم المعلومات في دعم إتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز فرع شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق قسنطينة، الجزائر، 2016/2015.<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين نظم المعلومات وعملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بدراسة حالة لمؤسسة سونلغاز فرع شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق قسنطينة. وتمثلت أهميتها في كونها عالجت موضوع دور نظم المعلومات في دعم إتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية. أما أبرز أهدافها فكانت:

- الوقوف على التدرجات التاريخية لتطور نظم المعلومات وطريقة استخدامها للاستفادة من الدروس المستنبطة منها؛
  - اعتبار البحث مادة علمية تضاف إلى قاعدة معلوماتية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا؛
  - تعميق المفهوم العلمي في مختلف الميادين بالاستفادة من منتجات ثورة المعلومات، وخاصة المؤسسات الاقتصادية؛
  - استمرار البحث والتفاعل مع المؤسسات العالمية، والاشتراك معها والاستفادة من خبراتها للتفعيل والاستثمار جهود الأكاديميين والباحثين في كافة المستويات ضمن مجال تطوير الدراسة.
- وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

<sup>1</sup> - بن أم السعد فتيحة، دور نظم المعلومات في دعم إتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015.

- إن دراسة أي تنظيم من منطلق زاوية النظم والذي يعني تحميل المتغيرات وتأثيرها مكن المدخل من نقل منهج التحميل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظريات التقليدية وبمحكم اعتمادها عنصري العقلانية والتقنية؛
  - يعمل نظام دعم القرار على توفير كلاً من المعلومات الخاصة بالمشكلة المطروحة والاتصالات لحل المشاكل شبه المهيكلة التي أصبحت من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المعاصرة؛  
أما فيما يخص الناحية التطبيقية، فلقد توصلت للنتائج التالية:
  - مستوى الأهمية لموارد نظم المعلومات في مؤسسة سونلغاز فرع توزيع الكهرباء والغاز للشرق من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً لجميع الموارد؛
  - مستوى الأهمية لمراحل اتخاذ القرار في مؤسسة سونلغاز فرع توزيع الكهرباء والغاز للشرق من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً؛
  - وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين موارد نظم المعلومات ومراحل عملية اتخاذ القرار من وجهة نظر متخذي القرار بمؤسسة سونلغاز فرع توزيع الكهرباء والغاز للشرق.
- سابعاً: دراسة أولاد قادة آمال، مذكرة بعنوان جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية 2017.<sup>1</sup>
- هدفت هذه الدراسة إلى تبيين وإظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة. منها وكيفية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات خاصة القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية كما تهدف إلى:
- التعرف على كفاءة النظام المحاسبي وبيان مزاياه وعيوبه من خلال إيضاح جودة المعلومات المحاسبية؛
  - إظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية كأساس لعمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية.
- وتكمن أهمية هذه الدراسة لكونها موضوع اهتمام للمؤسسات العامة والخاصة، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم إلا بتوفر المعلومات بصفة عامة، والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، فإن الربط بين هاتين المعلومات واتخاذ القرارات المالية أمر حتمي .
- وتوصلت في الأخير إلى نتائج عدة منها :
- نظام المعلومات المحاسبي له دور كبير في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة؛

<sup>1</sup> - أولاد قادة آمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة بنوك ومالية، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، 2017.

- اتخاذ القرار له دور وأثر كبير على العملية الإدارية؛
- يرتبط القرار التمويلي بطبيعة القرار الاستثماري؛
- تأخذ المؤسسة الاقتصادية تدفقاتها النقدية في الحسبان عند اتخاذها قراراتها الاستثمارية.
- أما بالنسبة للاقتراحات والتوصيات فقد لخصت كما يلي:
- نشر الوعي المحاسبي والمالي بين العاملين لتطبيق نظام المعلومات المحاسبية بهدف رفع مستوى الأداء؛
- تأكيد أهمية نظام المعلومات المحاسبي كعنصر مهم لعملية اتخاذ القرارات لا سيما قرارات التمويل والاستثمار من خلال توفير معلومات محاسبية ذات نوعية.

### المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف.

#### أولاً: أوجه التشابه.

كان الهدف من هذه الدراسة والدراسات السابقة التحدث عن مدى اعتماد الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية من أجل الوصول إلى قرار تمويل سليم في المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها أداة مهمة تستخدم لاتخاذ القرارات الصحيحة.

#### ثانياً: أوجه الاختلاف.

### 1.1 ما يميز هذه الدراسة: وأهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى هو:

- مكان الدراسة، حيث تم إجراء الدراسة بأحد الفروع الثانوية لمؤسسة INTER SUD لأشغال البناء بحاسي مسعود - ورقلة.
- منهج هذه الدراسة تمثل في دراسة حالة للمؤسسة عن طريق الفرع الثانوي لها والمتواجد بحمي 400 مسكن - الوادي.
- وتميزت هذه الدراسة بأنها سلطت الضوء على قرار التمويل وربطه بدور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ هذا النوع من القرارات.

### 2.1 ما يميز الدراسات الأخرى :

- دراسة ناصر محمد علي المجهلي، مذكرة بعنوان خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، 2009/2008.

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مساهمة جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات، وتمت الدراسة في مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاؤه المحدودة ومكاتب التدقيق لحساباتها الخارجيين، إضافة للإدارة العامة

لكبار المكلفين وضرائب الشركات. وتم الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة من كتب ومجلات ورسائل جامعية، وفي الجانب التطبيقي تم استعمال على الاستبيان لتحليل النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري.

ب- دراسة حامدي علي، مذكرة بعنوان أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة التجارية الإنتاجية (أريس) 2011/2010.

تناولت هذه الدراسة موضوعا مهما وهو الأثر البالغ الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية لتسهيل صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بينهما، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمراجع التي لها علاقة بالموضوع واستعمل المنهج التحليلي للدراسة التطبيقية.

ج- دراسة نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، مذكرة بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، 2011.

هدفت الدراسة إلى توفير المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الرأسمالية من طرف الإدارة، وبالتالي زيادة الدخل القومي. وأعدت هذه الدراسة على الشركات المدرجة ببورصة فلسطين، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما التطبيقي فاستعمل الباحث الاستبيان من أجل استخدامها في جمع البيانات الأولية.

د- دراسة سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي، مقال بعنوان جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، 2012.

تهدف هذه إلى بيان جودة المعلومات المحاسبية وأهم جوانبها التي تعكس موضوعيتها وفائدتها وتوضيح أثرها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في صياغة الإطار العام للدراسة وذلك بالاستعانة بالأطروحات الجامعية والكتب والدوريات بالعربية والأجنبية.

ه- دراسة بوفروخ سعاد، مذكرة بعنوان نظم المعلومات وأثرها على اتخاذ القرار، دراسة حالة وحدة نفضال CBR باتنة، 2014/2015.

هدفت الدراسة للوصول إلى كيفية مساهمة نظم المعلومات التي بدورها توفر معلومات محاسبية تساعد للوصول لقرارات صحيحة. واعتمدت الدراسة التطبيقية على المنهج الاستقرائي للوصول لأهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري، والمنهج الاستنباطي لمعالجة الإشكالية واختيار الفرضيات.

و- دراسة بن أم السعد فتيحة، دور نظم المعلومات في دعم إتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز فرع شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق قسنطينة، الجزائر، 2016/2015.

جاء هذه الدراسة لمعالجة موضوع دور نظم المعلومات في دعم واتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وذلك بدراسة لمؤسسة سونلغاز فرع توزيع الكهرباء والغاز للشرق قسنطينة. وتم الاعتماد على المنهج الاستكشافي القائم على أسلوب الأبعاد في تحليل أهم المفاهيم المتعلقة بموارد نظم المعلومات ومراحل اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية، فقد استخدمت الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي.

ز- دراسة أولاد قادة أمال، مذكرة بعنوان جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية 2017.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الخصائص النوعية والدور الذي تلعبه في ترشيد وتوجيه قرارات التمويل والاستثمار لما لها من أهمية في الإدارة، واستعملت في الجانب النظري على المنهج الوصفي وفي الجانب التطبيقي على دراسة الحالة.

### خاتمة الفصل:

كانت المعلومات المحاسبية سابقا تستخدم من طرف الإدارة لعدة أغراض محدودة من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولا إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة لها، أما الآن فلقد زاد الاهتمام بها وتعددت الأطراف التي تستخدمها وتستفيد منها وأصبحت هذه الأطراف تبحث عن معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية تعطيها ميزة الجودة لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومن بين هذه الأهداف اتخاذ القرارات الصحيحة. وباعتبار الأهمية الكبيرة لخصائص المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على القرارات، ومن بين هذه القرارات قرار التمويل، درسنا في هذا الفصل جودة المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي تمنحها هذه الميزة كما ذكرنا العوامل التي تؤثر عليها والمعايير التي تحكمها. كذلك تطرقنا لقرار التمويل حيث عرفنا كل من القرار والتمويل واتخاذ قرار التمويل وفصلنا مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية، وقمنا بالربط بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار التمويل.

واستنتجنا مما سبق إلى أن المعلومات المحاسبية الصحيحة تؤدي إلى اتخاذ قرار تمويل سليم وهذا ما تهدف له أي مؤسسة اقتصادية.

وختمنا الفصل بعدة دراسات سابقة متنوعة تناولها العديد من الباحثين ضمن هذا المجال (جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل).

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لمؤسسة

**.INTER SUD**

### تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وملاءمة أدى ذلك إلى اتخاذ قرار تمويل أمثل.

ومن خلال هذه النتيجة وباعتبار الأهمية الكبيرة التي تؤديها جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية بصفة عامة وقرار التمويل بصفة خاصة، سلطنا هذا الجانب النظري على الواقع عن طريق دراسة حالة لمؤسسة INTER SUD بحاسي مسعود - ورقلة، وذلك بتحليل قوائمها المالية المتمثلة في: ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لأربع سنوات متتالية (من 2012 إلى 2015)، واعتمدنا في هذا التحليل على مؤشرات تقييم الأداء ومؤشرات التنبؤ بخطر الإفلاس.

وللوصول للنتائج المرجوة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: حيث خصصنا الفصل الأول للجانب النظري للمؤسسة، وتضمن على تعريفها وأهم أنشطتها التي تمارسها. أما المبحث الثاني فتضمن: واقع جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرار التمويل لمؤسسة INTER SUD، حيث ذكرنا في المطلب الأول القوائم المالية المعتمد عليها، والمطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية من أجل تسهيل وتحليل موضوع الدراسة.

## المبحث الأول: الإطار النظري لمؤسسة INTER SUD.

يحتوي هذا المبحث على عموميات حول المؤسسة محل الدراسة، حيث قسمناه الى مطلبين: المطلب الأول تعريف عام للمؤسسة، والمطلب الثاني تضمن الهيكل التنظيمي لها.

### المطلب الأول: معلومات عامة عن مؤسسة INTER SUD.

قمنا في هذا المطلب تعريف موجز لمؤسسة INTER SUD وأهم الأنشطة التي تمارسها.

#### أولا: التعريف بالمؤسسة :

هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، تأسست في 1998/11/11 مقرها حي محمد العيد آل خليفة بجاسي مسعود بولاية ورقلة برأس مال قدره 4000000000 مالمالكها السيد عطية عبد الكريم ذو الجنسية الجزائرية، وتعود ملكية المحل التجاري للسيد عبد الأوي العري وتنتشط في مجال الإنتاج الصناعي. الحاملة لرقم تسجيل 98ب-0122413-30/00.

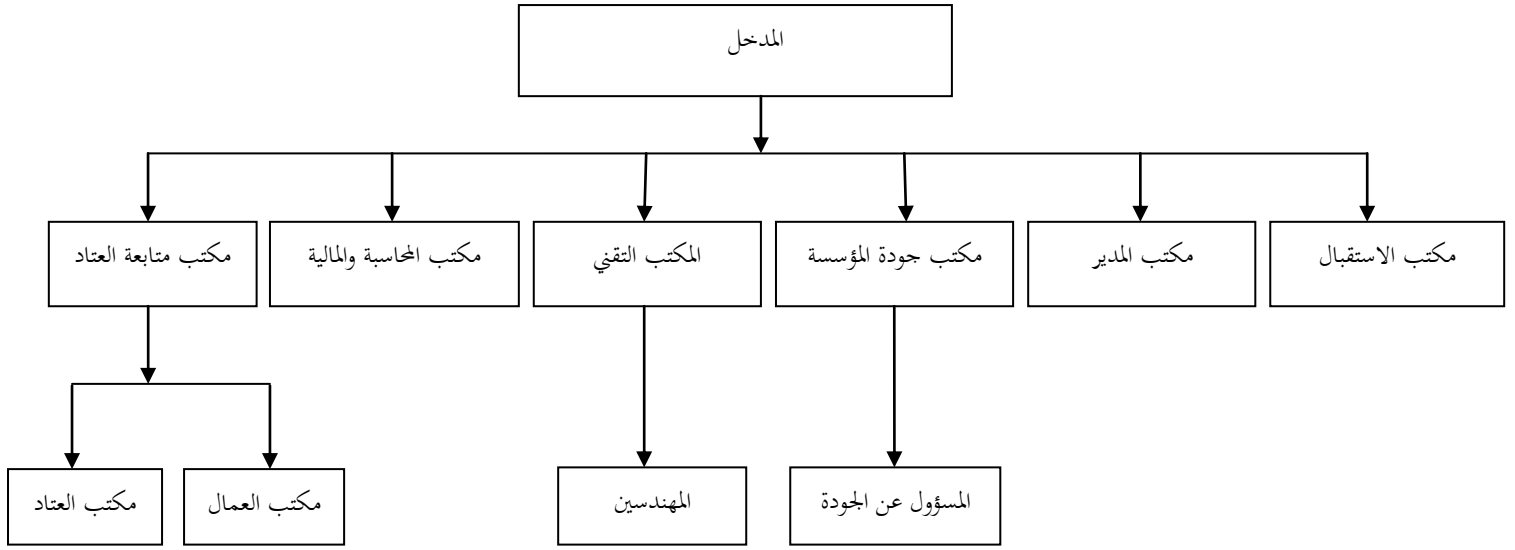
ويتولى إدارة الشركة مسير ويسمى مدير الشركة.

ثانيا: الأنشطة الممارسة: تمارس مؤسسة INTER SUD عدة نشاطات مهمة منها:

- مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحلها؛
- مؤسسة الدهن الصناعي ودهن المباني؛
- مؤسسة أشغال الكهرباء؛
- مؤسسة الحفر والأشغال الريفية؛
- مؤسسة الأشغال الحضرية والنظافة العمومية؛
- مؤسسة أشغال الطرقات والمطارات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من طرف مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD الكائن بجي 400 مسكد الوادي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة INTER SUD.



المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة INTER SUD من:

1. مدخل للمؤسسة.
2. مكتب الاستقبال: ويتم فيه استقبال كل من يتقدم للمكتب وهو البوابة الأولية للمكتب الفرعي لمؤسسة INTER SUD.
3. مكتب المدير: وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات المالية التي تخص المؤسسة.
4. مكتب جودة المؤسسة: وهو المسؤول عن إعداد القوائم المالية بكل شفافية ومصداقية، ويتفرع منه المكتب المسؤول عن الجودة.
5. المكتب التقني: ويضم هذا المكتب المهندسين المسؤولين عن تصميم المواد والبنى التي لها علاقة بأنشطة المؤسسة.
6. مكتب المحاسبة المالية: وهو المسؤول عن إعداد الميزانية وتسييرها بأفضل شكل ووضع الدراسات الاقتصادية.
7. مكتب متابعة العتاد: ويتفرع لمكتبين: الأول مكتب العمال ويضم كل ما يتعلق بالعمال، والثاني مكتب العتاد ويحتوي على كل الأجهزة والآلات التي تستعملها المؤسسة في نشاطها.

المبحث الثاني: واقع جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرار التمويل لمؤسسة

## **INTER SUD**

في هذا المبحث سلطنا الدراسة النظرية على الواقع حيث قمنا بدراسة ميدانية لمؤسسة INTER SUD، وذلك بالاعتماد على قوائمها المالية وأهم المؤشرات التي قمنا بالبحث عنها وحسابها للوصول إلى النتائج المرجوة.

### **المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة INTER SUD.**

يتضمن هذا المطلب على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لأربع سنوات متتالية: 2012، 2013، 2014 و 2015.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-1): ميزانية الأصول لسنة 2012.

الأصول	2012		2011
	المبالغ الإجمالية	صافي	صافي
أصول غير جارية			
فارق التقدير			
تثبيتات غير مادية (معنوية)			
تثبيتات مادية			
الأراضي			
المباني			
تثبيتات أخرى مادية	80217704	36978043	32081626
تثبيتات متنازل عنها			
تثبيتات قيد الإنجاز			
تثبيتات مالية			
مساهمات في إطار المعادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة			
مساهمات أخرى ثابتة			
قروض وأصول مالية مدينة غير جارية	111429636	111429636	111079636
ضرائب مؤجلة أصول			
مجموع الأصول غير جارية	191647340	148407679	143161263
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التصنيع	37294357	37294357	20000000
حسابات دائنة وما شبهها			
زبائن	139874133	139874133	139874133
المدينون الآخرون	1280798	1280798	13791206
ضرائب وما شابهها	20314423	20314423	19754405
أصول أخرى جارية			
متاحات وما شابهها			
أصول أخرى مالية جارية			
خزينة الأصول	5536651	5536651	12141463
مجموع الأصول الجارية	204300363	204300363	205561208
مجموع العام للأصول	395947704	352708043	348722471

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-2): ميزانية الخصوم لسنة 2012.

2013	2012	خصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
40000000	40000000	رأس المال المدفوع
		رأس المال غير مستدعى
		الاحتياطيات
		فرق إعادة تقييم
		فارق المعادلة
8411742	2188966	النتيجة الصافية
18377265		رؤوس الأموال الأخرى - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة الأقلية
66789007	42188966	مجموع
		خصوم غير جارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب (مختلفة ومخصصات)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا
		مجموع الخصوم غير جارية
		الخصوم الجارية (المتداولة)
167432086	167441843	موردين وحسابات مرتبطة
35678422	37187604	الضرائب
78822955	105889629	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
281933464	310519077	مجموع الخصوم الجارية (المتداولة)
348722471	352708043	المجموع العام للخصوم

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 3): جدول حسابات النتائج لسنة 2012.

2011		2012		العنوان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				مبيعات بضاعة
62563320 116729275		25641030 21665546		إنتاج مباع منتجات مصنعة تقديم خدمات مبيعات الأشغال (بيع الخدمات)
				منتجات ملحقة
				تخفيضات، تنزيلات، حسومات
179292595		47306576		رقم الأعمال الصافي للتخفيضات والتنزيلات والمحسومات
	20000000			إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال
159292595		47306576		I. إنتاج الدورة
	14451945 25110807 1709401		4682063	تكلفة شراء البضاعة مواد أولية تموينات أخرى التغيير في المخزون مشتريات الدراسات وأداء الخدمات إستهلاكات أخرى تخفيضات وتنزيلات وحسومات على مشتريات
	63596600 29514200 244280 1127549  1407487 15470 188296		26306700 1000000 6800  753317	المناوبة العامة (التقاول) كراء خدمات صيانة وإصلاحات خارجية تأمينات عمال خارجيين تعويضات إشهار انتقالات، مهام واستقبالات
	1810603		343145	خدمات أخرى تخفيضات وحسومات وتنزيلات على خدمات خارجية
	139176641		33092025	II. إستهلاكات الدورة
		14214550		III. القيمة المضافة للإستغلال
	5838157 2856677		10361085 1151038	مصاريف العاملين ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
11421119		2702427		IV. الفائض الإجمالي للإستغلال

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

	1036253			منتجات عملياتية أخرى أعباء(تكاليف)عملياتية أخرى مخصصات الإهلاك مؤونات خسائر القيمة استرجاع خسائر القيمة
10384866		2702427		<b>V. النتيجة العملياتية</b>
				منتجات مالية تكاليف مالية
				<b>VI. النتيجة المالية</b>
10384866		27020427		<b>VII. النتيجة العادية</b>
				عناصر غير عادية(منتجات) عناصر غير عادية(أعباء)
				<b>VIII. النتيجة غير العادية</b>
	1973124		513461	ضريبة على الأرباح ضرائب مختلفة عن النتيجة
8411742		2188966		<b>IX. نتيجة الدورة</b>

المصدر :مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-4): ميزانية الأصول لسنة 2013.

2012	2013			الأصول
	صافي	صافي	المبالغ الإجمالية	
				أصول غير جارية
				فارق التقدير
				تثبيتات غير مادية (معنوية)
				تثبيتات مادية
				الأراضي
				المباني
36978043	36978043	43239661	80217704	تثبيتات أخرى مادية
				تثبيتات متنازل عنها
				تثبيتات قيد الإنجاز
				تثبيتات مالية
				مساهمات في إطار المعادلة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة
				مساهمات أخرى ثابتة
111429636	110929636		110929636	قروض وأصول مالية مدينة غير جارية
				ضرائب مؤجلة أصول
148407679	147907679	43239661	191147340	مجموع الأصول غير جارية
				أصول جارية
37294357				محزونات ومنتجات قيد التصنيع
				حسابات دائنة وما شابهها
139874133	145051188		145051188	زبائن
1280798	1280798		1280798	مدينون آخرون
20314423	21175948		21175948	ضرائب وما شابهها
				أصول أخرى جارية
				مناحات وما شابهها
				أصول أخرى مالية جارية
5536651	58430563		58430563	خزينة الأصول
204300363	225938499		225938499	مجموع الأصول الجارية
352708043	373846179	43239661	417085840	المجموع العام للأصول

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-5): ميزانية الخصوم لسنة 2013.

2014	2013	خصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
40000000	40000000	رأس المال المدفوع
		رأس المال غير مستدعى
		الاحتياطيات
		فرق إعادة تقييم
		فارق المعادلة
2188966	(2062619)	النتيجة الصافية
	2188966	رؤوس الأموال الخاصة - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة الأقلية
42188966	40126347	مجموع
		خصوم غير جارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب (مختلفة ومخصصات)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا
		مجموع الخصوم غير جارية
		الخصوم الجارية(المتداولة)
167441843	184726540	موردين وحسابات مرتبطة
37187604	38707282	الضرائب
105889629	110286009	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
310519077	333719832	مجموع الخصوم الجارية(المتداولة)
352708043	373846179	المجموع العام للخصوم

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 6): جدول حسابات النتائج للسنة 2013

2012		2013		العنوان
				مبيعات بضاعة
25641030 21665546		81078259		إنتاج مباع منتجات مصنعة تقديم خدمات مبيعات الأشغال (بيع الخدمات)
				منتجات ملحقة
				تخفيضات، تنزيلات، حسومات
47306576		81078259		رقم الأعمال الصافي للتخفيضات والتنزيلات والمحسومات
			20000000	إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال
47306576		61078259		<b>I. إنتاج الدورة</b>
	4682063		1025641 11901450 17294357	تكلفة شراء البضاعة مواد أولية تموينات أخرى التغيير في المخزون مشتريات الدراسات وأداء الخدمات إستهلاكات أخرى تخفيضات وتنزيلات وحسومات على مشتريات
	26306700 1000000 6800		13469000 228329	المناوبة العامة (التقاول) كراء صيانة وإصلاحات تأمينات عمال خارجيين
	753317		2314924	تعويزات إشهار انتقالات، مهام واستقبالات
	343145		452545	خدمات أخرى تخفيضات وحسومات وتنزيلات على خدمات خارجية
	33092025		47412308	<b>II. إستهلاكات الدورة</b>
14214550		13665950		<b>III. القيمة المضافة للإستغلال</b>
	10361085 1151038		14202064 1526505	مصاريف العاملين ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
2702427			2062619	<b>IV. الفائض الإجمالي للإستغلال</b>
				منتجات عملياتية أخرى أعباء (تكاليف) عملياتية أخرى مخصصات الإهلاك مؤونات خسائر القيمة استرجاع خسائر القيمة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

2702427			2062619	<b>V . النتيجة العملياتية</b>
				منتجات مالية تكاليف مالية
				<b>VI . النتيجة المالية</b>
27020427			2062619	<b>VII . النتيجة العادية</b>
				عناصر غير عادية(منتوجات) عناصر غير عادية(أعباء)
				<b>VIII . النتيجة غير العادية</b>
	513461			ضريبة على الأرباح ضرائب مختلفة عن النتيجة
2188966			2062619	<b>IX . نتيجة الدورة</b>

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-7): ميزانية الأصول لسنة 2014.

2013	2014			الأصول
	صافي	صافي	المبالغ الإجمالية	
				الأصول غير الجارية
				فارق التقدير
				تثبيتات غير مادية (معنوية)
				تثبيتات مالية
				الأراضي
				المباني
36978043	35032179	45289905	80322084	تثبيتات أخرى مادية
				تثبيتات متنازل عنها
				تثبيتات قيد الإنجاز
				التثبيتات المالية
				مساهمات في إطار المعادلة
				مساهمات أخرى والحسابات الدائنة
				مساهمات أخرى ثابتة
110929636	110929636		110929636	قروض وأصول مالية مدينة غير جارية
				ضرائب مؤجلة أصول
147907679	145961815	45289905	191251720	مجموع الأصول غير جارية
				الأصول الجارية
	8547008		8547008	مخزونات ومنتجات قيد التصنيع
				حقوق وما شابهها
145051188	206486975		206486975	زبائن
1280798	1280798		1280798	المدينون الآخرون
21175948	25968984		25968984	ضرائب وما شابهها
				الأصول الأخرى الجارية
				متاحات وما شابهها
				أصول أخرى مالية جارية
58430563	91825281		91825281	الخزينة
225938499	334109048		334109048	مجموع الأصول الجارية
373846179	480070864	45289905	525360769	المجموع العام للأصول

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2-8): ميزانية الخصوم لسنة 2014.

2015	2014	خصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
40000000	40000000	رأس المال المدفوع
		رأس المال غير مستدعى
		الاحتياطيات
		فرق إعادة تقييم
		فارق المعادلة
(2062619)	5933461	النتيجة الصافية
2188966	126347	رؤوس الأموال الأخرى - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة الأقلية
40126347	46059808	مجموع
		خصوم غير جارية
		القروض وديون المالية
		ضرائب (مختلفة ومخصصات)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا
		مجموع الخصوم غير جارية
		الخصوم الجارية(المتداولة)
184726540	280047434	موردين وحسابات مرتبطة
38707282	41064140	الضرائب
110286009	112899481	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
333719832	434011055	مجموع الخصوم الجارية(المتداولة)
373846179	480070864	مجموع العام للخصوم

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 9): جدول حسابات النتائج للسنة 2014.

2013		2014		العنوان	
				مبيعات بضاعة	
81078259		9487008 103739865		إنتاج مباع	منتجات مصنعة تقدم خدمات مبيعات الأشغال (بيع الخدمات)
				منتجات ملحقة	
				تخفيضات، تنزيلات، حسومات	
81078259		113226874		رقم الأعمال الصافي للتخفيضات والتنزيلات والحسومات	
	20000000			إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال	
61078259		113226874		<b>I. إنتاج الدورة</b>	
	1025641 11901450 17294357		6333600 18655812	تكلفة شراء البضاعة مواد أولية تموينات أخرى التغيير في المخزون مشتريات الدراسات وأداء الخدمات إستهلاكات أخرى تخفيضات وتنزيلات وحسومات على مشتريات	
	13469000 228329		25117470 39280000 62420 2413960	المناوبة العامة (التقاول) كراء	خدمات
	2314924		737241	صيانة وإصلاحات تأمينات	خارجية
	726060			عمال خارجيين تعويضات إشهار	
				انتقالات، مهام واستقبالات	
	452545		58079	خدمات أخرى تخفيضات وحسومات وتنزيلات على خدمات خارجية	
	47412308		92658585	<b>II. إستهلاكات الدورة</b>	

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

13665950		20568289		<b>III. القيمة المضافة للإستغلال</b>
	14202064 1526505		9884288 1204633	مصاريف العاملين ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
	2062619	9479368		<b>IV. الفائض الإجمالي للإستغلال</b>
			2050244	منتجات عملياتية أخرى أعباء(تكاليف)عملياتية أخرى مخصصات الإهلاك مؤونات حسائر القيمة استرجاع حسائر القيمة
	2062619	7429124		<b>V. النتيجة العملياتية</b>
			339437	منتجات مالية تكاليف مالية
			339437	<b>VI. النتيجة المالية</b>
	2062619	7089686		<b>VII. النتيجة العادية</b>
				عناصر غير عادية(منتجات) عناصر غير عادية(أعباء)
				<b>VIII. النتيجة غير العادية</b>
			1156225	ضريبة على الأرباح ضرائب مختلفة عن النتيجة
	2062619	5933461		<b>IX. نتيجة الدورة</b>

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 10): ميزانية الأصول لسنة 2015.

2014	2015			الأصول
	صافي	صافي	المبالغ الإجمالية	
				الأصول غير الجارية
				فارق التقدير
				تثبيتات غير مادية (معنوية)
				تثبيتات مالية
				الأراضي
				المباني
35032179	37508643	47340149	84848792	تثبيتات أخرى مادية
				تثبيتات متنازل عنها
				تثبيتات قيد الانجاز
				التثبيتات المالية
				مساهمات في إطار المعادلة
				مساهمات أخرى والحسابات الدائنة
				مساهمات أخرى ثابتة
110929636	15959207		15959207	قروض وأصول مالية مدينة غير جارية
				ضرائب مؤجلة أصول
145961815	53467850	47340149	100807999	مجموع الأصول غير جارية
				الأصول التجارية (المتداولة)
8547008				مخزونات ومنتجات قيد التصنيع
				الحسابات الدائنة وما شابهها
206486975	179880403		179880403	زبائن
1280798	4280798		4280798	المدينون الآخرون
25968984	38783124		38783124	ضرائب وما شابهها
				الأصول أخرى جارية
				متاحات
				أصول أخرى مالية جارية
91825281	184102213		184102213	الخزينة
334109048	407046539		407046539	مجموع الأصول الجارية
480070864	460514389	47340149	507854539	مجموع العام للأصول

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 11): ميزانية الخصوم لسنة 2015.

2014	2015	خصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
40000000	40000000	رأس المال المدفوع
		رأس المال غير مستدعي
		الاحتياطيات
		فرق إعادة تقييم
		فارق المعادلة
5933461	15701754	النتيجة الصافية
126347	6059808	رؤوس الأموال الأخرى - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة الأقلية
46059808	61761562	المجموع
		خصوم غير جارية
		القروض وديون المالية
		ضرائب (مختلفة ومخصصات)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا
		مجموع الخصوم غير جارية
		الخصوم الجارية (المتداولة)
280047434	237262482	موردين وحسابات مرتبطة
41064140	41064140	الضرائب
112899481	112899481	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
434011055	398752827	مجموع الخصوم الجارية (المتداولة)
480070864	460514389	المجموع العام للخصوم

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

جدول رقم (2 - 12): جدول حسابات النتائج للسنة 2015.

2014		2015		العنوان
				مبيعات بضاعة
9487008 103739865		5713518 362353460		إنتاج مباع منتجات مصنعة تقديم خدمات مبيعات الأشغال (بيع الخدمات)
				منتجات ملحقة
				تخفيضات، تنزيلات، حسومات
113226874		368066979		رقم الأعمال الصافي للتخفيضات والتنزيلات والحسومات
				إنتاج مخزن إنتاج مثبت إعانات الاستغلال
113226874		368066979		<b>I. إنتاج الدورة</b>
	6333600 18655812		65688626 90362367	تكلفة شراء البضاعة مواد أولية تموينات أخرى التغيير في المخزون مشتريات الدراسات وأداء الخدمات إستهلاكات أخرى تخفيضات وتنزيلات وحسومات على مشتريات
	25117470 39280000 62420 2413960  737241		111727547 52705676 150700 4054404  668698	المنابوة العامة (التقاول) كراء خدمات صيانة وإصلاحات خارجية تأمينات عمال خارجيين تعويضات إشهار

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

				انتقالات، مهام واستقبالات
	58079		1907601	خدمات أخرى تخفيضات وحسومات وتنزيلات على خدمات خارجية
	92658585		327265623	<b>II. إستهلاكات الدورة</b>
20568289		40801355		<b>III. القيمة المضافة للإستغلال</b>
	9884288 1204633		11004401 7164597	مصاريف العاملين ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
9479368		22632356		<b>IV. الفائض الإجمالي للإستغلال</b>
	2050244		2050244	منتوجات عملية أخرى أعباء (تكاليف) عملية أخرى مخصصات الإهلاك مؤونات حسائر القيمة استرجاع حسائر القيمة

المصدر: مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD .

**المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي ونماذج التنبؤ بخطر الإفلاس لمؤسسة INTER SUD.**

خصصنا هذا المطلب لذكر أهم المؤشرات التي اعتمدنا عليها لتسهيل دراسة المؤسسة ومعرفة مدى جودة معلوماتها المحاسبية من أجل تقييمها من طرف المؤسسة المالية لمنحها قرض التمويل.

**أولا: مؤشرات تقييم الأداء المالي:**

**1. المردودية:** تلك النسبة بين النتيجة المتحصل عليها والوسائل الموضوعة في عملية الاستغلال، أو هي تعبير عن النتيجة المحصل عليها بفعل اقتصادي ينتج عنه سلعة أو خدمة وهو العبارة النهائية للتبادل الذي يظهر فيه الفائض.<sup>1</sup>

**1.1 المردودية الاقتصادية:** تمثل مردودية إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت خاصة أو أجنبية،

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاقتصادية}}{\text{رؤوس الأموال المستعملة}} \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (1)}$$

وتحسب أيضا حسب هذه العلاقة:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (2)}$$

**الفائض الخام = القيمة المضافة - مصاريف العاملين - الضرائب والرسوم + إعانات الاستغلال.**

الجدول رقم (2 - 13): نسبة المردودية الاقتصادية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
الفائض الإجمالي للاستغلال	2702427	(2062619)	9479368	22632356
مجموع الأصول	352708043	373846179	480070864	460514389
نسبة المردودية الاقتصادية	0,007661938	(0,005517)	0,019746	0,049146

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية كانت 0,7 % لسنة 2012، أي أن الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة يحقق 0,7 دج من فائض الاستغلال، وانخفضت إلى 0,5 - % لسنة 2013، وهذا يعود إلى كون الفائض الإجمالي للاستغلال سالب، وارتفعت في سنة 2014 لتصبح 1,9 %، وحققت في سنة 2015 أفضل

<sup>1</sup> - زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص: 78، 79 - 84 - 85 - 101.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

نسبة للمردودية الاقتصادية، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر يحقق 4,9 دج من فائض الاستغلال، وهذا يعني المؤسسة في تحسن مستمر.

**2.1 المردودية المالية:** هي ذلك المقياس الذي يشير الى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان الاستمرار لنشاطها. وهي تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح لمكافأة المساهمين. وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (3)}$$

الجدول رقم (2 - 14): نسبة المردودية المالية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	2188966	(2062619)	5933461	15701754
الأموال الخاصة	42188966	40126347	46059808	61761562
نسبة المردودية المالية	0,051885	(0,0514)	0,128821	0,254232

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية المالية كانت: 5,18% لسنة 2012 هذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في مؤسسة INTER SUD يولد ربح قدره 5,18 دج، وكانت 5,14% لسنة 2013 وذلك بسبب قيمة النتيجة الصافية سالبة وزيادة الأموال الخاصة، وأما في سنة 2014 وصلت إلى 12,8%، أما أعلى نسبة شهدتها كانت في سنة 2015 بقيمة 25,4% أي أن الدينار الواحد المستثمر في رأس المال يحقق لصاحبه 25,4 دج كربح صافي، وهذا بسبب زيادة في النتيجة الصافية وانخفاض في الأموال الخاصة، مما يدل على أن المؤسسة تسيّر مواردها المالية على أحسن وجه.

**3.1 الرافعة المالية:** هي درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم ممتازة، مما يؤثر على الأرباح ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك.<sup>1</sup> وتحسب بالعلاقة الآتية: ..... معادلة رقم (4)

$$Rcp = [Re + (Re - i) \frac{D}{CP}] (1 - IS)$$

حيث:

<sup>1</sup> - زكرياء لشهب نفس المرجع السابق، ص 106 - 111.

**Rcp**: الرافعة المالية.

**Re**: المردودية الاقتصادية.

**i**: الفائدة.

**D**: الديون.

**CP**: رأس المال.

**IS**: الضريبة على أرباح الشركات.

الجدول رقم (2 - 15): نسبة الرافعة المالية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
المردودية الاقتصادية.....1	0,007661938	(0,005517)	0,019746	0,049146
المردودية الاقتصادية - الفائدة...2	(0,057338062)	(0,070517)	(0,04525)	(0,015854)
الديون / رأس المال.....3	7,762977	8,342996	10,85028	9,968821
1 - الضريبة على أرباح الشركات...4	0,25	0,25	0,25	0,25
نسبة الرافعة المالية = $4 \times 3 \times 2 + 1$	(0,0964161743)	(0,1585794965)	(0,069170535)	0,0829704972

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول السابق نلاحظ أن أثر الرافعة المالية للسنوات الثلاث الأولى كانت سالبة، لكنها ارتفعت في سنة 2015 لتصل إلى 0,0829704، وكلما انخفضت نسبة (الديون ÷ رأس المال) أدى ذلك إلى زيادة الرافعة المالية.

باعتبار معدل الفائدة 6,5%.

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيود المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.<sup>1</sup>

ومن أهم هذه النسب:<sup>2</sup>

**2. نسب السيولة:** تبين هذه النسب قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة.

وتتركز نسب السيولة في مؤشرات والنسب التالية:

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي وراشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار البازوري، 2007، ص 77.

<sup>2</sup> - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 129.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

**1.2 رأس المال العامل:** يعبر عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة، وبالتالي يستفيد المحلل المالي في الحكم على مقدرة الشركة في مواجهة الالتزامات المتداولة المستحقة عليها، ويحسب رأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة. .... معادلة رقم (4)

جدول رقم(2- 16) : رأس المال العامل للسنوات(2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة.....1	204300363	225938499	334109048	407046539
الالتزامات المتداولة.....2	310519077	333719832	434011055	398752827
رأس المال العامل = 1 - 2	(106218714)	(107781333)	(99902007)	8293712

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD .

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل للسنوات 2012، 2013، 2014 كانت سالبة وذلك لأن الأصول المتداولة أقل من الالتزامات المتداولة، ويفسر ذلك بأن المؤسسة في حالة عجز ناتج عن عدم إمكانية تغطية الالتزامات المتداولة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في آجالها، إلا أنها تحسنت في سنة 2015 لتصل إلى: 829371112، مما يعني أنها في حالة توازن مالي والذي يعبر عنه بالفائض الناتج عن تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة، وبالتالي تسديد التزاماتها القصيرة في الأجل المحدد.

**2.2 نسبة التداول:** وتقيس مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها الجارية أي تبين عدد المرات التي تزيد فيها

الأصول المتداولة على الالتزامات الجارية، وتحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات الجارية}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (5)}$$

الجدول رقم(2- 17) : نسبة التداول للسنوات(2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة.....1	204300363	225938499	334109048	407046539
الالتزامات الجارية.....2	310519077	333719832	434011055	398752827
نسبة التداول = 1 / 2	0,657932	0,67703	0,769817	1,020799

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD .

من الجدول أعلاه يتراءى لنا أن نسبة التداول للسنوات الثلاثة الأولى كانت منخفضة (أقل من 1)، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، أما في سنة 2015 فنلاحظ أن النسبة وصلت إلى

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

1,020 وهذا يدل على أن كل دينار من الالتزامات الجارية يقابله ديناران من الأصول المتداولة، ويفسر ذلك بزيادة الأصول المتداولة التي تكون متحررة من مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، الأمر الذي يجعلهم أكثر أماناً.

**3.2 نسبة السيولة النقدية:** تعتبر أكثر النسب تشدداً لأنها لا تأخذ المدينين والمخزون السلعي بعين الاعتبار، وتقتصر على الأصول المتداولة فقط التي يسهل تحويلها إلى نقدية سائلة، مثل: الأوراق المالية قصيرة الأجل، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{بنود شبه نقدية}}{\text{للتزامات الجارية}} \dots \text{معادلة رقم (6)}$$

الجدول رقم (2 - 18): نسبة السيولة النقدية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1.....النقدية	5536651	58430563	91825281	184102213
2.....بنود شبه نقدية	00	00	00	00
3.....الالتزامات الجارية	310519077	333719832	434011055	398752827
نسبة السيولة النقدية = $3/(2 + 1)$	0,01783	0,175089	0,211574	0,461695

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية للسنوات الأربعة كانت أقل 0,6، وهذا يفسر بعدم قدرة المشروع على الوفاء بالديون قصيرة الأجل. ومن المهم الانتباه إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقتراض مع البنوك التي تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.<sup>1</sup>

**4.2 معدل دوران النقدية:** تبين عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية وتحسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية وماشابهة}} \dots \text{معادلة رقم (7)}$$

الجدول رقم (2 - 19): معدل دوران النقدية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1.....المبيعات السنوية	47306576	81078259	113226874	368066979
2.....النقدية وما شابهها	5536651	58430563	91825281	184102213
معدل دوران النقدية = $2/1$	8,544258	1,3876	1,233069	1,999253

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

<sup>1</sup> - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 316.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

كلما كان هذا المعدل مرتفع دل ذلك على الاستخدام الكفء والفعال في إنجاز الشركة لنشاطها، ومن الجدول السابق يتبين أن أفضل معدل دوران النقدية كان لسنة 2012 مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث بلغ 8,544 وهذا يعني أن مؤسسة INTER SUD تمارس نشاطها على أمثل وجه.

### 5.2 سيولة المخزون :

أ- معدل دوران البضاعة التامة: تهدف الى تحديد سرعة بيع البضاعة التامة، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران البضاعة التامة} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون العام}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (8)}$$

الجدول رقم (2 - 20) : معدل دوران البضاعة التامة للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
تكلفة المبيعات	4682063	1025641	24989412	65688626
متوسط المخزون العام	28647178,5	18647178,5	4273504	4273504
معدل دوران البضاعة التامة	0,163439	0,055002	5,847523	15,37114

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من النتائج الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أنه في السنتين 2012 و 2013 كان معدل دوران البضاعة التامة منخفض جداً، مما يفسر بوجود ضعف في حركتها (أي وجود ركود في البضاعة المخزنة)، أما سنة 2014 فقد تحسن معدل الدوران ووصل 5 مرات، أما أحسن معدل سجلته كان في سنة 2015 حيث بلغ معدل دوران البضاعة التامة إلى 15,37 مرة مما يعني أنها في حركة مستمرة، ويفسر ذلك بكفاءة الإدارة في تسويق وترويج مبيعاتها.

**3. نسب النشاط:** تهتم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها كما تبين كفاءة الأداء والربحية للشركة في المدى الطويل، حيث تعطي للمحلل صورة عن كفاءة الأداء.

**1.3 معدل دوران مجموع الأصول:** يعبر على مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموعة الأصول وتوليد مبيعات

منها، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (9)}$$

الجدول رقم (2 - 21) : معدل دوران مجموع الأصول للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي المبيعات	47306576	81078259	113226874	368066979
مجموع الأصول	352708043	373846179	480070864	460514389
معدل دوران مجموع الأصول = 2 / 1	0,134124	0,216876	0,235855	0,799252

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه لاحظنا أن معدل دوران مجموع الأصول لمؤسسة INTER SUD في تزايد عبر السنوات الأربعة المتتالية، حيث كل دينار واحد من الأصول في سنة 2012 يحقق مبيعات بقدر 0,13 دج، أما سنة 2013 فإن واحد دينار يحقق 0,21 دج، و كل دينار لسنة 2014 يحقق مبيعات بقيمة 0,23 دج، وأفضل نسبة كانت في سنة 2015، حيث لكل دينار واحد حققت مبيعات بقيمة 0,79 دج، مما يفسر أن هذه المؤسسة قادرة على توليد المبيعات من استخدام مجموع أصولها.

### 2.3 معدل دوران الأصول المتداولة: ويحسب هذا المعدل عن طريق قسمة صافي المبيعات على مجموع

الأصول المتداولة.<sup>1</sup> وتوضح درجة كفاءة الشركة في استخدام مبيعات منها، وتحسب حسب العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \dots \text{معادلة رقم (10)}$$

الجدول رقم (2 - 22): معدل دوران مجموع الأصول المتداولة للسنوات (2015 - 2012).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... صافي المبيعات	47306576	81078259	113226874	368066979
2..... مجموع الأصول المتداولة	204300363	225938499	334109048	407046539
معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = 2 / 1	0,231554	0,358851	0,338892	0,904238

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

يبين الجدول أعلاه أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد مبيعات بقيمة 0,23 دج لسنة 2012 و0,35 لسنة 2013، وانخفضت في السنة الموالية لتكون 0,33، أما سنة 2015 فكان كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يولد مبيعات قيمتها 0,9 دج، مما يفسر كفاءة الإدارة على استخدام أصولها المتداولة لرفع رقم المبيعات ثم الربح.

### 3.3 معدل دوران الأصول الثابتة: تبين درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات

منها، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \dots \text{معادلة رقم (11)}$$

<sup>1</sup> - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص 118.

<sup>2</sup> - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره ص 151.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

الجدول رقم (2 - 23): معدل دوران الأصول الثابتة للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... صافي المبيعات	47306576	81078259	113226874	368066979
2..... مجموع الأصول الثابتة	148407679	147907679	145961815	53467850
معدل دوران الأصول الثابتة = 2 / 1	0,318761	0,548168	0,775729	6,883893

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة للسنوات الثلاثة الأولى كان منخفض وأقل من 1 وهذا يفسر بانخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أما سنة 2015 فقد بلغ 6,8 مرة وهو المعدل الأحسن لها خلال السنوات، وهذا يشجع المؤسسة على زيادة الاستثمار في الأصول المتداولة.

4. نسب الربحية: تقسم نسب الربحية الى قسمين هما:<sup>1</sup>

1.4 مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح الى العمليات:

أ- نسبة مجمل ربح العمليات: تحافظ هذه النسبة على معدل الثبات المعقول في حالة استقرار أسعار البيع وتكاليف الإنتاج، وتحسب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمول ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (12)}$$

الجدول رقم (2 - 24): نسبة مجمل ربح العمليات للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... مجمل ربح العمليات	2702427	(2062619)	7429124	20582112
2..... صافي المبيعات	47306576	81078259	113226874	368066979
نسبة مجمل ربح العمليات = 2 / 1	0,057126	-0,02544	0,065613	0,055919

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه نجد أن مؤسسة INTER SUD حققت في سنة 2012 نسبة مجمل ربح العمليات 5,7%، وفي السنة الموالية حققت خسارة بقيمة 2,5% وذلك لأن مجمل ربح العمليات كان بالسالب، ثم لاحظ زيادة في سنة 2014 بنسبة 6,5% وهذا يدل على كفاءة عمليات التشغيل للمؤسسة، لينخفض مجددا ويعود لنسبة 5,5% في السنة الأخيرة.

ب- نسبة صافي ربح العمليات: تبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر لها على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

<sup>1</sup> - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 327 - 333.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (13)}$$

الجدول رقم(2- 25): نسبة صافي ربح العمليات للسنوات(2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى...1	2702427	(2062619)	7429124	20582112
المبيعات.....2	47306576	81078259	113226874	368066979
نسبة صافي ربح العمليات = 2 / 1	0,05712582	-0,02543985	0,06561273	0,05591947

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة صافي ربح العمليات لسنة 2012 كانت 5,7 % وفي السنة الموالية حققت خسارة بقيمة 2,5 % ، ثم نلاحظ زيادة في سنة 2014 بنسبة 6,2 % للمؤسسة، ويعود لنسبة 5,5 % في السنة الأخيرة. من خلال هذا التحليل وجدنا أن نسبة صافي ربح العمليات لا تختلف عن نسبة مجمل ربح العمليات وذلك لانعدام النتيجة المالية.

ج- نسبة صافي الربح: وتعتبر المقياس الأشمل للربحية من النسبتين السابقتين.

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (14)}$$

الجدول رقم(2- 26): نسبة صافي الربح للسنوات(2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
صافي الربح بعد الفائدة والضريبة.....1	2188966	(2062619)	5933461	15701754
صافي المبيعات.....2	47306576	81078259	113226874	368066979
نسبة صافي الربح = 2 / 1	0,046272	-0,02544	0,052403	0,04266

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية لمؤسسة INTER SUD.

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صافي الربح في 2012 كانت 4 % بينما انخفضت في السنة التي تليها لتصل إلى -2%، ثم وصلت إلى 5 % في سنة 2014، ونقصت إلى 4 % في السنة الأخيرة وهذا بسبب زيادة صافي المبيعات.

2.4 مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح الى الاستثمارات: تعبر مجموعة هذه النسب عن مدى

كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة.

أ- العائد على الموجودات (القوة الإرادية):

وتعتبر من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات لكونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في

استخدام موجودات المؤسسة الموضوعه بتصرفها من مختلف المصادر.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي ربح قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{مجموع الموجودات}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (15)}$$

الجدول رقم (27-2): العائد على الموجودات للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... صافي ربح قبل الفوائد والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى	2702427	(2062619)	7429124	20582112
2..... مجموع الموجودات	352708043	373846179	480070864	460514389
العائد على الموجودات = 1 / 2	(0,00766)	(0,005517)	0,014768	0,044281

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على موجودات للسنتين الأولى والثانية كان ضعيف جدا، ثم سجل زيادة خفيفة في سنة 2014 ليبلغ 1 %، أما لسنة 2015 فقد بلغ قيمة 4 %، ومن هذا التحليل نجد أن المؤسسة تستثمر أصولها التي تمتلكها بطريقة جيدة.

5. **نسب المديونية:** تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها .

1.5 **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين إذ كلما ارتفعت زادت احتمالات على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين وتزيد مخاطر المستثمرين، وتحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{صافي حقوق الملكية}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (16)}$$

الجدول رقم (28 - 2): نسبة الديون إلى حقوق الملكية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... مجموع الديون	310519077	333719832	434011055	398752827
2..... صافي حقوق الملكية	40000000	40000000	40000000	40000000
نسبة الديون إلى حقوق الملكية = 1 / 2	7,762977	8,342996	10,85028	9,968821

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه يتراءى لنا أن نسبة الديون على حقوق الملكية كانت 7,76 و 8,34 للسنتين 2012، 2013 على التوالي وارتفعت إلى 10,85 في سنة 2014، ثم انخفضت إلى 9,9 في السنة الأخيرة وهذا الانخفاض لصالحها لأنه كلما انخفضت نسبة الديون إلى حقوق الملكية عبر ذلك عن حماية أفضل للدائنين. ونشير إلى أن مجموع الديون يتضمن الديون القصيرة فقط لأن الديون طويلة الأجل معدومة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

**2.5 نسبة الديون القصيرة إلى حق الملكية:** لا تلجأ المؤسسة إلى زيادة الاقتراض قصير الأجل لتمويل عملياتها طويلة الأجل بسبب انخفاض رأس مالها أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها، بل بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعاً بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الديون القصيرة إلى حق الملكية} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (17)}$$

الجدول رقم (2 - 30): نسبة الديون قصيرة الأجل للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1..... ديون قصيرة الأجل	310519077	333719832	434011055	398752827
2..... حقوق الملكية	42188966	40126347	46059808	61761562
نسبة الديون قصيرة الأجل = 2 / 1	7,360196	8,316726	9,422772	6,456327

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من النتائج السابقة في الجدول لاحظنا أن نسبة الديون قصيرة الأجل لمؤسسة INTER SUD في السنة الأولى في حدود 7,36 بينما للسنتين الموالتين ارتفعت إلى 8,31، 9,42 على الترتيب وهذا بسبب زيادة الديون قصيرة الأجل، ثم انخفضت إلى 6,45 لسنة 2015.

**3.5 نسبة هيكل رأس المال:** وتعتبر مؤشراً للحكم على المخاطر المالية وتبين أهمية الديون طويلة الأجل بالنسبة للمصادر طويلة الأجل للتمويل.

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \text{الديون طويلة الأجل} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (18)}$$

الجدول رقم (2 - 31): نسبة هيكل رأس المال للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
الديون طويلة الأجل	00	00	00	00
نسبة هيكل رأس المال	00	00	00	00

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة هيكل رأس المال معدومة وذلك لانعدام الديون طويلة الأجل. ويعتبر الاقتراض مصدر من مصادر التمويل المهم لمعظم الشركات والمؤسسات، وتلجأ الشركات إلى الاعتماد على القروض في تمويل استثماراتها ويحقق ذلك من الوفورات الضريبية الناتجة من اعتبار الفوائد المدفوعة عن القروض من الأعباء المسموح باستقطاعها من الإيرادات قبل تحديد الوعاء الضريبي.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

**4.5 نسبة القروض إلى مجموع الأصول:** تعبر عن مدى الذي ذهبت إليه الشركة في تمويل أصولها من أموال الغير (كل دينار من الالتزامات يقابله دينار من الأصول).<sup>1</sup> فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يترتب على انخفاض نسبة الاقتراض انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع ألا تواجه المنشأة صعوبات في سداد قيمة القروض والفوائد عندما يحل موعد استحقاقها.<sup>2</sup> وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}} \dots \dots \dots \text{معادلة رقم (19)}$$

الجدول رقم (2 - 32): نسبة القروض إلى مجموع الأصول للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1.....مجموع القروض	310519077	333719832	434011055	398752827
2.....مجموع الأصول	352708043	373846179	480070864	460514389
نسبة القروض إلى مجموع الأصول = 2 / 1	0,880386	0,892666	0,904056	0,865886

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من النتائج المتوصل إليها في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة القروض إلى مجموع الأصول لسنتي 2012، 2013 كانت 80 %، و 90% لسنة 2014 ثم انخفضت إلى 80 %، وهذا يفسر اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية مما يترتب عليه زيادة الأعباء الثابتة وزيادة المخاطرة التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم، وننصحها بالتوجه بمصادر التمويل الداخلية.

**5.5 مجموع القروض = مجموع الخصوم المتداولة + مجموع الخصوم طويلة الأجل.** معادلة

رقم (20)

الجدول رقم (2 - 33): مجموع القروض للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1.....مجموع الخصوم المتداولة	310519077	333719832	434011055	398752827
2.....مجموع الخصوم طويلة الأجل	00	00	00	00
مجموع القروض = 2 + 1	310519077	333719832	434011055	398752827

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

نلاحظ أن مجموع الديون على مستوى السنوات الأربعة هو نفسه مجموع الخصوم المتداولة لأن الخصوم طويلة الأجل معدومة. حيث كانت في السنوات الثلاثة الأولى في تزايد، وهذا مؤشر غير جيد لأن ذلك ينتج عنه

<sup>1</sup> - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1999، ص 97.

<sup>3</sup> - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155 - 159.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

كلما كانت النسبة مرتفعة كلما عبرت ذلك عن ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للملاك والمقرضين وينتج عن ذلك صعوبة حصول الشركة على قروض أخرى من المؤسسة المالية، لكنها انخفضت في سنة 2015.

أ- نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية: تعبر على مدى قدرة الشركة على سداد جميع الديون من صافي قيمة الملاك للمشروع، ويشير الكتاب إلى أن نسبة (50% إلى 70%) مناسبة.

الجدول رقم (2 - 34) : نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية للسنوات (2012 - 2015).

البيان	2012	2013	2014	2015
1.....مجموع الخصوم	352708043	373846179	480070864	460514389
2.....حقوق الملكية	42288966	40126347	46059808	61761562
نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية = 2 ÷ 1	8,340427	9,316726	10,42277	7,456327

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية في السنوات الثلاث الأولى كانت مرتفعة جدا عما يجب أن تكون، لكنها في سنة 2015 انخفضت إلى 7,4.

ثانيا: مؤشرات التنبؤ بخطر الإفلاس:

تعرض المراجع العلمية وجود العديد من النماذج التنبؤية للفشل تستند في صياغتها على النسب المالية إما بشكل منفرد أو مجتمع وقدرت هذه النماذج التنبؤية تتباين فيما بينها بدقة التنبؤ الفشل على واقع منشأة الأعمال وعمرها وحجم مديونيتها، ومن بين هذه النماذج نجد:<sup>1</sup>

### 1. نموذج كيدا:

يعتبر من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، ويحسب وفقا

للعلاقة التالية:<sup>2</sup>.....معادلة رقم (21)

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 - 0,461X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

$X_1$  = نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات.

$X_2$  = نسبة جملة حقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 339 - 340 - 351

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

$X_3$  = نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة.

$X_4$  = نسبة المبيعات إلى الموجودات.

$X_5$  = نسبة النقدية إلى جملة الموجودات.

✓ إذا كانت Z موجبة تكون المؤسسة في أمان من الفشل.

✓ إذا كانت Z سالبة تكون احتمالات الفشل مرتفعة.

جدول رقم (2 - 35): نموذج كيدا (Kida) للسنوات (2012 - 2015).

القيم	النسب	2012	2013	2014	2015
$X_1$	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ الموجودات	0,00620617	(0,005517293)	0,012359552	0,03409612
$X_2$	حقوق الملكية ÷ مجموع المطلوبات	0,135865939	0,120239624	0,106125827	0,154886832
$X_3$	الأصول السائلة ÷ المطلوبات المتداولة	0,657931	0,6770304	0,7698169	1,020799
$X_4$	المبيعات ÷ مجموع الخصوم	0,1341238	0,2168759	0,2358545	0,7992518
$X_5$	النقدية ÷ جملة الموجودات	0,0156975	0,1562957	0,191274	0,3997751
Z	$X_5 + X_4 - X_3 - X_2 + X_1$	(0,29762)	(0,32541)	(0,03541)	(0,63172)

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن المؤسسة حسب نموذج كيدا احتمالات الفشل لديها مرتفعة، لكن لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج لوحده للحكم على فشلها إنما يجب الاعتماد على نماذج أخرى لإثبات هذا الحكم من عدمه.

## 2. نموذج شيرود (SHERROD):

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في عند منح القروض للمؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي

ويعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان

النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية:<sup>1</sup> ..... معادلة رقم (22)

<sup>1</sup> - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص ص: 256. 257.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3,5X_3 + 20X_4 + 1,2X_5 + 0,10X_6$$

$Z$  = مؤشر الإفلاس، مؤشر درجة مخاطر القروض.

$X_1$  = نسبة رأس المال العامل على إجمالي الأصول.

$X_2$  = نسبة النقديات على إجمالي الأصول.

$X_3$  = نسبة إجمالي حقوق المساهمين على إجمالي الأصول.

$X_4$  = نسبة الأرباح قبل الضرائب على إجمالي الأصول.

$X_5$  = نسبة إجمالي الأصول على إجمالي الالتزامات.

$X_6$  = نسبة إجمالي حقوق المساهمين على القيم الثابتة المادية.

✓ إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر  $Z$  أكبر أو تساوي 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر؛

✓ إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر  $Z$  بين 5 و 20 فإن القروض قليلة المخاطر؛

✓ إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر  $Z$  أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر.

جدول رقم (2 - 36): نموذج شيرود (SHERROD) للسنوات (2012 - 2015).

القيم	النسب	2012	2013	2014	2015
$X_1$	رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	- 0,301151947	- 0,288303958	-0,208098459	0,018967
$X_2$	النقديات ÷ إجمالي الأصول	0,0156975	0,1562957	0,191274	0,3997751
$X_3$	إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات	0,11961441	0,1073338	0,0959437	0,13411429
$X_4$	الأرباح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول	0,0076619	(0,00551729)	0,0154750	0,0446937
$X_5$	إجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات	1,1358659	11,086833	1,4368687	1,1542868
$X_6$	إجمالي حقوق المساهمين ÷ القيم الثابتة المادية.	0,2842775	0,2712931	0,3155606	1,1551158
$Z$	$X_6 + X_5 + X_4 + X_3 + X_2 + X_1$	(2,2063)	10,1057	0,58428	6,7805

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على القوائم المالية من مكتب الفرع الثانوي لمؤسسة INTER SUD.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ:

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة INTER SUD.

---

- حالة المؤسسة حسب نموذج شيروود لسنة 2012 كانت شديدة الخطورة أي أنها لا تستطيع الإيفاء بديونها.
  - حالة المؤسسة حسب نموذج شيروود للسنوات الثلاثة الأخيرة كانت متوسطة الخطورة أي أنها قادرة على الإيفاء بدينها على المدى المتوسط، أي أنها تسير نحو الأحسن.
- ❖ ومن تقرير مراجع الحسابات لسنة 2013 تبين أن المراجع الخارجي لمؤسسة INTER SUD حاسي مسعود - ورقلة يشهد بأن حساباتها منظمة ومخلصة.

### خاتمة الفصل:

تعتبر مؤسسة INTER SUD مؤسسة صناعية، وقمنا بدراسة تطبيقية لها حيث عرضنا في المبحث الأول تعريفها وهيكلها المالي، و في المبحث الثاني عرضنا قوائمها المالية وقمنا بحساب أهم النسب المالية المتمثلة في مؤشرات تقييم الأداء المالي.

ومن خلال ما سبق استنتجنا أن المؤسسة محل الدراسة في السنوات الثلاثة الأولى 2012، 2013، و2014 كانت نتائجها ليست جيدة لكنها سجلت أفضل القيم في سنة 2015 وهذا يعني أنها في تحسن مستمر، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي الذي يبين أن المعلومات المحاسبية تتميز بالجودة اللازمة لتسهيل اتخاذ قرار التمويل المتمثل في القرض الممنوح من طرف المؤسسة المالية صندوق ضمان الصفقات المالية.

## الخاتمة العامة

## الخاتمة

تنشط المؤسسة الاقتصادية في محيط مليء بالتعقيدات تؤثر عليه وتتأثر به، ولها وظائف متعددة مهمة تسييرها وذلك ليس بالأمر الهين لأنه في العصر الحديث ونتيجة التطورات أصبحت المؤسسات تعمل بموارد كبيرة ومعدات ضخمة، وبسبب هذا اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية كبيرة، لذلك كان لابد من توفر مسيرين بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة من أجل الحصول على معلومات محاسبية تتميز بالجودة التي يحتاجها متخذ القرار للوصول إلى القرارات الصحيحة، باعتبارها مصدرا رئيسيا وهاما لحياة المؤسسة الاقتصادية وديمومتها فهي تؤثر على قدرتها في المنافسة والبقاء في مجال الأعمال.

ومن خلال دراستنا لموضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل استنتجنا أنه من أجل الوصول لقرار تمويل رشيد لابد من توفر خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في الملاءمة والموثوقية.

**أولا: اختبار الفرضيات:**

ومن خلال ما تم التعرض إليه في سياق البحث وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة في المقدمة اخترنا صحة الفرضيات من عدمها، كالتالي:

— تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تضمنت "أن المعلومات المحاسبية ذات جودة إذا توفرت فيها الخصائص النوعية"، وتم تأكيدها من خلال الفصل الأول، بحيث وجدنا أن الحكم عليها بأنها ذات جودة لابد من توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية وخصائص ثانوي أخرى.

— يمكن القول أن الفرضية الثانية والتي نصت على "توفر الخصائص الثانوية في المعلومات المحاسبية لا تزيد من مصداقيتها من وجهة نظر مستخدميها" صحيحة نوعا ما لأن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تعزز من مصداقية هذه الأخيرة، وهذا تم التوصل إليه في الفصل الأول، حيث تبين لنا أن الثبات هو اعتماد نفس الطريقة المحاسبية من طرف المؤسسة من أجل المقارنة بينها وبين المؤسسات الأخرى، أما القابلية للمقارنة يتم استخدامها للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداءها وأداء المؤسسات الأخرى.

— من خلال دراستنا للموضوع ثبتت صحة الفرضية الثالثة التي احتوت أن "النظام معلومات التمويل دور في توفير معلومات متعلقة بالجانب المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرار الأمثل"، حيث توصلنا في الجانب النظري إلى أنه يعتمد على مدخلات تتمثل في نظام المعلومات المحاسبي، النظام الفرعي للمراجعة الداخلية ونظام استخبارات التمويل ليحصل على مخرجات تتكون من النظام الفرعي للتنبؤ، وللمراقبة التي تسهل بدورها للإدارة العليا اتخاذ القرار الرشيد.

— أما الفرضية الرابعة التي نصت على "تؤثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل الرشيد" وتم تأكيدها من الدراسة من خلال الفصل الأول والثاني، ففي الجانب الأول استنتجنا أن لجودة معلومات المحاسبية عدة فوائد يعتمد عليها متخذ القرار من أجل الوصول للقرار الأمثل. أما في الجانب الثاني أي التطبيقي وبعد دراسة القوائم المالية لمؤسسة INTER SUD وحساب مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التنبؤ بخطر الإفلاس، إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات تبين أن معلومات المؤسسة تتميز بالجودة المطلوبة مما ساعد المؤسسة لاتخاذ قرار تمويل، وذلك بالتقدم لطلب قرض تمويلي من المؤسسة المالية صندوق ضمان الصفقات العمومية، وقبول هذه الأخيرة بمنحها القرض.

### ثانيا: النتائج:

من خلال ما تم التعرض له في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تلخصت فيما يلي:

#### 1. نتائج الدراسة النظرية:

❖ نقول أن المعلومات المحاسبية ذات جودة إذا توفرت فيها خاصيتين رئيسيتين هما: الملاءمة والموثوقية، ولا بد من الموازنة بينهما وعدم اختيار واحدة على حساب الأخرى، لأن لكل منهما دور في إعطاء المعلومات المحاسبية الجودة المطلوبة للاعتماد عليها. إضافة إلى خصائص ثانوية تعزز من مصداقيتها وتمثل في القابلية للمقارنة والثبات.

❖ تحكم جودة المعلومات المحاسبية عدة معايير منها: قانونية وهي تضع معايير محاسبية دولية ذات ركيزة سليمة وتجعل لها دليلا من أجل الإفصاح عنها، ومعايير رقابية التي تنظم المعالجة المالية للمعلومات المحاسبية من خلال وجود رقابة مالية عليها. والمعايير المهنية تكون خاصة بمهنة المحاسبة وتتبع من أجل الوصول تقارير مالية ذات جودة، وأخيرا معايير فنية تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مما يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار.

❖ تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل منها تقرير المراجع الخارجي الذي يبرز مدى شفافية وموضوعية هاته المعلومات، أيضا تتأثر بمبدأ القيمة العادلة الذي يجعلها تتميز بالملائمة أكثر من الموضوعية التي تتوفر أكثر عند إتباع مبدأ التكلفة التاريخية.

❖ قرار التمويل هو القرار الذي تعتمد عليه المؤسسة من أجل توفير الأموال لاستثمارها في مشاريعها، وهناك عدة مصادر تلجأ إليها لذلك منها قصيرة، متوسطة وطويلة.

❖ ضرورة اهتمام متخذي القرارات بجودة المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها في اتخاذ قرارات تمويلية مثلى وسليمة لرفع وتحسين مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية.

## 2. نتائج الدراسة التطبيقية:

❖ تلعب جودة المعلومات المحاسبية دورا هاما لاتخاذ قرار التمويل فهي تزود متخذ القرار بمعلومات تجعله يتخذ قرار صحيح غير الذي كان سيتخذه لولا توفرها. وتمثل فائدتها في تقدير السيولة واليسر المالي وذلك عن طريق حساب هذه النسب وتحليلها، ومدخلات عملية القرار تعطي مخرجات لعملية تقييم الأداء فأداء المؤسسة يتحقق من خلال توفر معلومات ذات جودة. وتبين لنا أن المؤسسة تتقدم من الأسوأ إلى الأحسن وذلك من خلال حساب المؤشرات وتحليلها.

### ثالثا: التوصيات:

❖ إقناع إدارات المؤسسات الاقتصادية بضرورة تكوين مستخدميها لكسب القدرة على فهم واستعمال المعلومات المحاسبية لأجل الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

❖ حث المؤسسات الاقتصادية على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الفرعية الأخرى بخلاف نظام المعلومات المحاسبي، ولا تكتفي بالمعلومات الناتجة عن هذا الأخير نظرا للمعلومات المحاسبية الناتجة عن الأنظمة الفرعية الأخرى من أهمية بالغة.

### رابعا: آفاق الدراسة:

بعد التعمق في دراسة البحث نقترح بعض المواضيع التي تفتح الباب للطلبة الباحثين في المستقبل:

❖ أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع قرارات اقتصادية محددة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق وغيرها.

❖ تقرير المراجع الخارجي ودوره في مدى جودة المعلومات المحاسبية.

❖ أثر القيمة العادلة والتكلفة التاريخية على جودة المعلومات المحاسبية.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
  2. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
  3. همزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
  4. زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
  5. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
  6. صلاح الدين عبد المنعم، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
  7. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
  8. طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معيبيها ومستخدميها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
  9. عبد الرحمان توفيق، اتخاذ القرارات المالية للإدارة العليا، مصر، 2000.
  10. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
  11. عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.
  12. عبد المعطي رشيد وحسن علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
  13. عدنان تايه النعيمي وراشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار البازوري، 2007.
  14. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، بدون دار نشر، الأردن، 2012.
  15. فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.
  16. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، الإسكندرية.
  17. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
  18. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
  19. محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة 03، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
  20. معراج هوارى وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
  21. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
  22. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
  23. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، بدون دار نشر، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1999.
- ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية:
24. السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2014/2013.
  25. أحمد صالح إبراهيم حميد، دور ممارسة إدارة فرق العمل في تحسين مستوى الأداء واتخاذ القرارات بوزارة الداخلية والأمن الوطني، الشق المدني، مذكرة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة، 2016.
  26. <sup>1</sup> أسهمان خلفي، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

## قائمة المصادر والمراجع

27. أولاد قادة آمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة بنوك ومالية، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، 2017.
  28. باخجة عبد الله محمد الطالب، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة السليمانية، العراق، 2013.
  29. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011.
  30. دعاس مصعب، قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي لمنظمات الأعمال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2012.
  31. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012.
  32. زيد عثمان دنون، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.
  33. عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، مذكرة ماستر في محاسبة وتدقيق، جامعة حمة لخطر، الوادي، 2014/2015.
  34. - فواز فاضل جدعان الشمري، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، عمان، 2013.
  35. عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على السهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
  36. مرغني بلقاسم، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014.
  37. ناصر محمد علي الجهري، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
  38. نور الهدى حنون، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012.
  39. نورة علي بن علي الجعدي، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، بكالوريوس في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2010.
  40. نجاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد جد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
  41. هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015.
- ثالثا: الدوريات والمجلات:
42. الهادي آدم وآخرون، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد 01، جامعة إفريقييا العالمية، 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

43. جمام محمد وأميرة دباش، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 47، 2016.
44. زيتوعولا أبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 37، 2017.
45. سعاد سعيد غزال وإيمان عبد الكريم قاسم العبادي، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، كركوك، 2012.
46. عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، العدد 02، السودان، 2011.
47. مصطفى أكرم حنتوش، انعكاس زيادة التمويل الممتملك على عوائد الأسهم العادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 100، 2017.
- رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:
48. خزني رايح وحساني رقية، واقع وآفاق التمويل التاجيري في الجزائر وأهميته كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلوي، الجزائر، 2006.

الملاحق